الوسَطيَّةُ الحَقّةُ في عَقيدَة المُسْلمين . . والوسَطية المُدَّعاة

. . دراسة ومقارنة

تأليف

د . محمد محمد عبد العليم الدسوقي

الأستاذ في كلية الدراسات العليا بجامعة الأزهر

عضو الرابطة العالمية لخريجي الأزهر

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستهديه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، إنه من يهد الله فهو المهتد ومن يضلل فلن تجد له وليًا مرشدًا.

﴿يا أيها الناس اتقوا ربكم الذي خلقكم من نفس واحدة وخلق منها زوجها وبث منهما رجالًا كثيرًا ونساء واتقوا الله الذي تساءلون به والأرحام إن الله عليكم رقيبا﴾ [النساء: ١] .. ﴿ يا أيها الذين آمنوا اتقوا الله وقولوا قولًا سديدًا. يصلح لكم أعمالكم ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزًا عظيما﴾[الأحزاب: ٧٠-٧١] ..

وبعد:

فإن (الوسطية) في زماننا، كثيرٌ لاسيما من الأشعرية مَن يدَّعيها لنفسه وهو ليس لها بأهل، وهي – في أجلِّ معانيها وكما سيأتي – تعني: التوسط في أمور الدين بين (الإفراط) و(التفريط)؛ وهما مرضان خطيران، وتكمن خطورتهما فيمن تلبس بأحدهما معتقدًا أنه على الجادة وأنه متحلٍّ بـ(الوسطية)؛ بينا هو – في حقيقة الأمر وبميزان الشرع – بعيدٌ عنها بمراحل، فينشأ عن ذلك – وبخاصة ما اتصل منها بأصول الدين وأمور الاعتقاد –: تعمية الحق رغم اتضاحه؛ أو عدُّه باطلًا أو العكس (عدّ الباطل حقًا)، ناهيك عما يترتب على ذلك من: بطلان العمل؛ والتدليس على الناس ووقوع الشحناء فيما بينهم.

وفي مستهل حديثنا عن (الوسطية) تجدر الإشارة إلى أن هذه المفردة؛ مصدر صناعي لكلمة (الوسط)؛ و"(الوسط) اسم لما بين طرفي الشيء، وإن أوسط الشيء أفضله وخياره، كوسط المرعى فإنه خيرٌ من طرفيه، وكوسط الدابة للركوب فإنه خيرٌ من طرفيها، لتمكن الراكب على ظهرها.. وواسطة القلادة هي: الدُّرة التي في وسطها، وهي أنفسُ خرزها، ويقال: (فلان من أوسط قومه) أي: خيارهم، و(فلان وسيط قومه) أو (وسيط في قومه) إذا كان أوسطهم نسبًا وأرفعهم مجدًا، وفي الحديث([1]): (إنه كان من أوسط قومه)، أي: من أشرفهم وأحسبهم، وفيه: (انظروا رجلًا وسيطًا)([2])، أي: حسيبًا في قومه.

والوسط يجيء في المعاني المعقولة كما يجيء في الأشياء المحسوسة، ومن ذلك قول أعرابي للحسن: (علمني دِينًا وسُوطا، لا ذاهبًا فروطا، ولا ساقطا سَقُوطًا)، ومن ذلك قول علي رضي الله عنه: (خير الناس هذا النمط الوسط، يلحق بهم التالي ويرجع إليهم الغالي"([3]) .. فهي – على أي الأحوال – كلمةٌ عظيمة الشأن جليلة القدر؛ ولا أدلَّ على عظم قدرها من استعمالها وصفًا لهذه الأمة؛ كما قال تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطًا} [البقرة: ١٤٣] أي: عدلًا .

وهي – في جلِّ استعمالها – تدور حول معاني: **(الخيرية والعدل والتوسط بين الإفراط والتفريط)**، وهذه المعاني الثلاثة هي مجمل ما خلص إليه جمهرة المفسرين

= **فمن ذهب منهم إلى أن المراد بـ (الوسط): خيار الناس**، استأنسوا لذلك بقوله تعالى: {كنتم خير أمة أخرجت للناس} [آل عمران: ١١٠]، قال ابن كثير: و(الوسط) ها هنا: الخيار والأجود، كما يقال: قريش أوسط العرب نسبا ودارًا، أي: خيرها، وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم (وسطًا) في قومه، أي: أشرفهم نسبًا، ومنه (الصلاة الوسطى)، التي هي أفضل الصلوات، وهي: العصر، كما ثبت في الصحاح وغيرها.

([1]) على لسان هرقل لأبي سفيان وهو بهذا اللفظ في البداية والنهاية لابن كثير ٦/ ٤٦٨.. وينظر لسان العرب ٢٥/ ٢٠٩.

([2]) أخرجه الطبراني ٢/ ١٧٩٣ (٢٢١٠) من حديث رقيقة بنت أبي صيفي بن هاشم، ابنة عم العباس وإخوته من بني عبد المطلب .. باب استسقاء عبد المطلب بن هاشم برسول الله قبل أن يبعث وهو غلام صغير،

([3]) وسطية الإسلام للشيخ محمد المدني ص١٢، ١٣ بتصرف

ولما جعل الله هذه الأمة وسطًا، خصها بأكمل الشرائع، وأقوم المناهج، وأوضح المذاهب، كما قال تعالى: {هو اجتباكم وما جعل عليكم في الدين من حرج ملة أبيكم إبراهيم هو سماكم المسلمين} [الحج: ٧٨].

ولسائل أن يسأل: لِمَ اختير لفظ (الوسط) على لفظ (الخيار)، مع أن هذا هو المقصود؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: التمهيد للتعليل الآتي، وهو قوله سبحانه: {لتكونوا شهداء على الناس}، فإن الشاهد على الشيء، لا بد أن يكون عارفًا به، ومن كان متوسطًا بين شيئين، فإنه يرى أحدهما من جانب، وثانيهما من الجانب الآخر، وأما من كان في أحد الطرفين، فلا يعرف حقيقة حال الطرف الآخر، ولا حال الوسط أيضًا.

ثانيهما: أن في لفظ (الوسط) إشعارًا بالسببية، أي: أن المسلمين خيار وعدول؛ لأنهم (وسط)، ليسوا من أرباب الغلو في الدين المفرطين، ولا من أرباب التعطيل المفرطين، فهم كذلك في العقائد والأخلاق والأعمال.

= **ومن رجّح أن يكون المراد بـ (الوسط) هنا: العدل،** استدل لذلك بقوله تعالى: {قال أوسطهم ألم أقل لكم لولا تسبحون} [القلم: ٢٨]، أي: أعدلهم.. وبقوله: {فكفارته إطعام عشرة مساكين من أوسط ما تطعمون أهليكم} [المائدة: ٨٩] أي أعدل.. وبما رواه البخاري عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم في قوله تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطا} [البقرة: ١٤٣]، قال([1]): (الوسط: العدل)، وهذا تفسيرٌ للآية بالحديث .. وفي معناه يقول زهير:

هم وسط يرضى الأنام بحكمهم * إذا نزلت إحدى الليالي بمَعظَمِ

أي: هم أهل عدل، يَقبل الناس بحكمهم في النوائب والملمات.. قال ابنُ فارس: «الواو والسين والطاء: بناء صحيح يدل على العدل والنّصَف، وأعدل الشيء: أوسطه ووسطه، ويقولون: (ضربتُ وَسَطَ رأسه) بفتح السين ووَسْط القوم بسكونها، و(هو أوسطهم حسَبًا)، إذا كان في واسطة قومه وأرفعهم محلًا»([2]) .

= **ومن اختار أن يكون المراد بالوسط: التوسط** في الدين بين المفرِط والمُفَرِّط، والغالي والمقصر في الأشياء كالإمام الطبري، استدل بآية البقرة أيضًا، يقول الطبري رحمه الله في تفسيره لآية البقرة:

"وأنا أرى أن (الوسط) في هذا الموضع، هو(الوسط) الذي بمعنى: الجزء الذي هو بين الطرفين، مثل (وسط الدار)...إنما وصفهم بأنهم (وسط)؛ لتوسطهم في الدين، فلا هم أهل غلوٍّ فيه، غلو النصارى الذين غلوا بالترهب، وقولهم في عيسى ما قالوا فيه، ولا هم أهل تقصير فيه، تقصير اليهود الذين بدلوا كتاب الله، وقتلوا أنبياءهم، وكذَبوا على ربهم، وكفروا به؛ ولكنهم أهل توسط واعتدال فيه، فوصفهم الله بذلك؛ إذ كان أحب الأمور إلى الله أوسطها".

وإلى هذا القول ذهب السعدي حيث قال: فجعل الله هذه الأمة (وسطًا) في كل أمور الدين، (وسطًا) في الأنبياء، بين من غلا فيهم، كالنصارى، وبين من جفاهم، كاليهود، بأن آمنوا بهم كلهم على الوجه اللائق بذلك، و(وسطًا) في الشريعة، لا تشديدات اليهود وآصارهم، ولا تهاون النصارى.

والحق، أن هذه الأقوال الثلاثة لا تعارض بينها، بل هي أقوال متداخلة، ويُكَمِّل بعضها بعضًا، فالوسطية والعدالة متضمنةٌ لـ(الخيرية، والاعتدالِ في كلّ شيء، في العقيدة، وفي الشعائر التعبدية، وفي السلوك الإنساني، وفي الدعوة، وفي التجديد والاجتهاد، وفي الأحكام، وفي الأمر والنهي، وفي التفاعل الحضاري، وفي رعاية فقه الاختلاف) .. ولا نريد أن نضرب لأيٍّ من ذلك الأمثال؛ لتذهب النفس المؤمنة السويّة في ذلك كل مذهب؛ وحتى لا نحجِّر واسعًا.

([1]) كما في الحديث الذي أخرجه البخاريّ في صحيحه في كتاب التفسير (٤٤٨٧) من طريق أبي سعيد الخدري مرفوعًا

([2]) ينظر معجم مقاييس اللغة (٦/ ١٠٨)

قال الرازي: "واعلم أن هذه الأقوال متقاربة غير متنافية".. وقال ابن حجر معقبًا على ما اختاره الطبري: "لا يلزم من كون (الوسط) في الآية صالحًا لمعنى التوسط، أن لا يكون أريد به معناه الآخر، كما نص عليه حديث – (الوسط: العدل) – إذ لا مغايرة بين الحديث، وبين ما دل عليه معنى الآية".. وقال ابن عاشور بعد أن ذكر القول الأول والثاني: "والجمع في التفسيرين هو الوجه".

قال: "ثم ها هنا حديث متعلق بهذه الآية من المناسب ذكره، وقد رواه البخاري عن أبي سعيد، قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: (يُدْعى نوح يوم القيامة، فيقول: لبيك وسعديك يا رب، فيقول: هل بلغتَ؟ فيقول: نعم، فيقال لأمته: هل بلغكم؟ فيقولون: ما أتانا من نذير، فيقول: من يشهد لك؟ فيقول: محمد وأمته، فيشهدون أنه قد بلغ، {ويكون الرسول عليكم شهيدا}، فذلك قوله جل ذكره: {وكذلك جعلناكم أمة وسطا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدا}، والوسط: العدل".

وعلى الجملة، فإن الآية ثناء على المسلمين، بأن الله قد ادخر لهم الفضل، وجعلهم {وسطا} بما هيأ لهم من أسبابه في بيان الشريعة بيانًا، جعل أذهان أتباعها سالمة من أن تروج عليهم الضلالات التي راجت على الأمم.

ثم إن بعض المفسرين المعاصرين ذهب في معنى (الوسطية) مذهبًا أبعد مما ذكره المتقدمون، فذكر أن (وسطية) هذه الأمة (وسطية) شاملة، وليست قاصرة على (وسطية) التشريع فحسب، بل:

هي (وسطية) في الاعتقاد والتصور، لا تغلو في التجرد الروحي، ولا في الارتكاس المادي، إنما تتبع الفطرة الممثَّلة في روح متلبس بجسد، أو جسد تتلبس به روح، وتعطي لهذا الكيان المزدوج الطاقات حقه المتكامل من كل زاد، وتعمل لترقية الحياة ورفعها في الوقت الذي تعمل فيه على حفظ الحياة وامتدادها، وتطلِق كلَّ نشاط في عالم الأشواق وعالم النوازع، بلا تفريط ولا إفراط، في قصد وتناسق واعتدال.

وهي (وسطية) في التفكير والشعور، لا تَجمُد على ما علمت وتغلق منافذ التجربة والمعرفة، ولا تتبع كذلك كل ناعق وتقلد تقليد القردة المضحك، إنما تستمسك بما لديها من تصورات ومناهج وأصول؛ ثم تنظر في كل نَتاج للفكر والتجريب؛ وشعارها الدائم: الحقيقة ضالة المؤمن، أنَّى وجدها أخذها، في تثبت ويقين.

وهي (وسطية) في التنظيم والتنسيق، لا تدع الحياة كلها للمشاعر والضمائر، إنما ترفع ضمائر البشر بالتوجيه والتهذيب، وتكفل نظام المجتمع بالتشريع والتأديب، وتزاوج بين هذه وتلك، فلا تكل الناس إلى سوط السلطان، ولا تكلهم كذلك إلى وحي الوجدان، ولكن مزاج من هذا وذاك.

وهي (وسطية) في الارتباطات والعلاقات، لا تلغي شخصية الفرد ومقوماته، ولا تلاشي شخصيته في شخصية الجماعة أو الدولة؛ ولا تطلقه كذلك فردًا أثرا جشعًا، لا همَّ له إلا ذاته، إنما تطلق من الدوافع والطاقات ما يؤدي إلى الحركة والنماء، وتطلق من النوازع والخصائص ما يحقق شخصية الفرد وكيانه، ثم تضع من الكوابح ما يوقفه عند حدِّه دون الغلو، ومن المنشطات ما يثير رغبة الفرد في خدمة الجماعة، وتقرر من التكاليف والواجبات ما يجعل الفرد خادمًا للجماعة، والجماعة كافلة للفرد في تناسق واتساق.

وهي (وسطية) في المكان؛ إذ ما تزال هذه الأمة التي غمر أرضها الإسلام إلى هذه اللحظة هي الأمة التي تتوسط أقطار الأرض بين شرق وغرب، وجنوب وشمال، وما تزال بموقعها هذا تشهد الناس جميعا، وتشهد على الناس جميعًا؛ وتعطي ما عندها لأهل الأرض قاطبة؛ وعن طريقها تعبر ثمار الطبيعة وثمار الروح والفكر من هنا إلى هناك؛ وتتحكم في هذه الحركة ماديها ومعنويها على السواء.

وهي (وسطية) في الزمان، تُنهي عهد طفولة البشرية من قبلها؛ وتحرس عهد الرُّشد العقلي من بعدها، وتقف في الوسط تنفض عن البشرية ما علِقَ بها من أوهام وخرافات من عهد طفولتها؛ وتصدها عن الفتنة بالعقل والهوى؛ وتزاوج بين تراثها الروحي من عهود الرسالات، ورصيدها العقلي المستمر في النماء؛ وتسير بها على الصراط السوي بين هذا وذاك.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن ما يعوق هذه الأمة اليوم عن أن تأخذ مكانها هذا، الذي وهبه الله لها، إنما هو: تخلِّيها عن منهج الله الذي اختاره لها، واتخاذها مناهج مختلفة، بعيدة كل البعد عن المنهج الإلهي، والصبغة الربانية، والله يريد لها أن تصطبغ بصبغته وحدها .. ولن يتحقق لهذه الأمة وصف (الوسط)، إلا إذا حافظت على العمل بهذا المنهج وهذه الصبغة، وأما إذا انحرفت عن الجادة، فالرسول بنفسه ودينه وسيرته حجة عليها، بأنها ليست من أمته التي وصفها الله في كتابه بهذه الآية.

"ومعنى كون الرسول شهيدًا على هذه الأمة الوسط: أن الله تعالى عهد إليه بهذه الشريعة فأنزل عليه كتابها وأوحى إليه بيانها وتفصيلها، وجعل سنته وطريقته هي مفتاحها ومدخلها والفيصل الحاسم فيما عسى أن يكون من خلاف في فهمها، فالرسول صلى الله عليه وسلم شهد على المؤمنين، وقوله هو الفيصل فيما شجر بينهم، وهذا معنى قوله تعالى: {فلا وربك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في أنفسهم حرجًا مم قضيت ويسلموا تسليما} [النساء: ٦٥].

وهذا أمر منطقي لأن الرسول هو أمين الله على هذه الشريعة تبليغًا، وهو المكلف ببيانها وتفصيل مجملها وتطبيقها على الأفعال والحوادث، فإذا وجدنا فيها شيئًا اختلفنا فيه ثم وجدنا للرسول صلوات الله وسلامه عليه حكما في ذلك أو سنة سنها، كان ذلك فصلًا وحسمًا للخلاف، وشهادة مرجحة للجانب الذي تدل عليه هذه السنة"([1]) .

وإنما "قدم سبحانه ذِكْرَ شهادة الأمة في آية البقرة: {لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ} ؛ لبيان تعديل الله تعالى لهم، وقبوله سبحانه وتعالى لشهادتنا، بينما أخَّر شهادة الرسول في قوله بعدُ: {وَيَكُون الرَّسولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا} [البقرة: ١٤٣]؛ للدلالة على اختصاصنا بشهادته صلى الله عليه وسلم علينا، ولما في ذلك من التشريف، وكذلك الاحتراس لذلك الحِمْل الثقيل في افتخار رسول الله بنا أو غضبه منَّا بأعمالنا، فرسولُ الله كما أنه يشهد بتزكيتنا، فهو رقيبٌ على أعمالنا كذلك؛ يُعلِمه ربُّه تعالى بما غيَّرْنا وبدَّلْنا من دينه بعدَهُ، كما جاء في الحديث الخطير الذي رواه الشيخان واللفظ لمسلم عَنْ أبي هُريرةَ أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى المقبرة، فقال:

(السَّلام علَيْكُمْ دَارَ قَوْمٍ مُؤمنين، وإنَّا إنْ شاءَ اللهُ بِكُمْ لاحقُون، وَدِدْتُ أنَّا قد رأيْنا إخْوانَنا)، قالوا: أوَ لسنا إخوانَكَ يا رسول الله؟ قال: (أنتم أصحابي، وإخْوانُنا الذين لَمْ يأْتُوا بَعْدُ)، فقالوا: كيف تعرِفُ من لم يأتِ بعْدُ من أُمَّتِك يا رسول الله؟ فقال: (أرأيت لو أنَّ رَجُلًا له خَيلٌ غُرٌّ مُحجَّلَةٌ بين ظهرَي خَيل دُهْم بُهْمٍ – أي: سودٍ، لم يخالط لونَها لونٌ آخرُ – ألا يَعرِفُ خَيلَهُ؟)، قالوا: بلى يا رسول الله، قال: (فإنَّهم يأْتون غُرًّا مُحجّلين من الوضوءِ، وأنا فَرَطُهم – أي: أمامَهم أتقدَّمُهم – على الحَوْض، ألا ليُذَادَنّ – أي: ليُبعَدنَ – رِجالٌ عن حَوضي كما يُذَادُ – أي: يدفَع ويُطرد – البعيرُ الضَّالُّ؛ أُنَادِيهِم: أَلا هَلُمَّ! فيُقال: إنَّهم قد بَدَّلُوا بَعْدك، فأقُولُ: سحقا سُحْقًا) أي: بعْدا بُعدًا لهم، والمكان السحيق: البعيد"([2]) .

فقد تبين من كل ما سلف أنّ الوسطية والتوسط في الدين هي: كل حق بين باطلين من الاعتقادات والأعمال والأخلاق.. وأن كلُّ من سلَّم لله ولرسوله صلى الله عليه وسلم؛ وعمل بما ورد في القرآن وبما صح عن رسول الله من العقائد والشرائع؛ فهو من أهل هذه الوسطية والاعتدال والخير، وكلّ من تعدى حدود الشرع أو قصَّر في القيام بها فقد خرج عن دائرة الوسطية بحسب عدوانه أو تقصيره.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الوصية الكبرى ص٢٢: "دين الله وسط بين الغالي فيه والجافي عنه، والله تعالى ما أمر عباده بأمر إلا اعترض الشيطان فيه بأمرين؛ لا يبالي بأيهما ظفر: إما إفراط فيه وإما تفريط، وإذا كان الإسلام الذي هو دين الله لا يُقبل من أحد سواه؛ فقد اعترض الشيطان كثيرًا ممن ينتسب إليه حتى أخرجه عن كثير من شرائعه، بل أخرج طوائف مِن أعْبَد هذه الأمة

([1]) وسطية الإسلام لشيخ محمد المدني ص ١٩، ٢٠

([2]) انتهى من مقال للدكتور محمد عبد المعطي محمد على شبكة الألوكة

وأورعها عنه حتى مرقوا منه كما يمرق السهم من الرمية، وأمر النبي صلى الله عليه وسلم بقتال المارقين منه" إ.هـ.

وبنحوٍ من ذلك ذكر تلميذه ابن القيم، فقال في كتابه (إغاثة اللهفان) ١/ ١٨٢: «دين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وخير الناس النمط الأوسط الذين ارتفعوا عن تقصير المفرطين ولم يلحقوا بغلو المعتدين، وقد جعل الله سبحانه هذه الأمة وسطًا وهي الخيار العدل، لتوسطها بين الطرفين المذمومين، والعدل؛ هو: الوسط بين طرفي الجور والتفريط، والآفات إنما تتطرق إلى الأطراف والأوساط محمية بأطرافها فخيار الأمور أوساطها»إ.هـ.

وقال في كتابه (مدارج السالكين) ٢/ ٤٦٤: «ما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: إما إلى تفريطٍ وإضاعة، وإما إلى إفراطٍ وغلوّ، ودين الله وسط بين الجافي عنه والغالي فيه .. فكما أن الجافي عن الأمر مضيع له فالغالي فيه مضيّع له، هذا بتقصيره عن الحد وهذا بتجاوزه الحدّ»

وقال في كتابه (الروح) في المسألة الحادية والعشرين وبنحوه في كتابه التفسير القيم: «الفرقُ بين الاقتصادِ والتقصير: أنَّ الاقتصادَ؛ هو: التوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، وله طرفان هما ضدان له: تقصير، ومجاوزة، فالمقتصد قد أخذ بالوسط وعَدَل عن الطرفين، قال تعالى: {والذين إذا أنفقوا لم يسرفوا ولم يقتروا وكان بين ذلك قوامًا} [الفرقان: ٦٧]، وقال: {ولا تجعل يدك مغلولة إلى عنقك ولا تبسطها كل البسط} [الإسراء: ٢٩]، وقال: {وكلوا واشربوا ولا تسرفوا} [الأعراف: ٣١]".

واستطرد يقول: "والدينُ كلّه بين هذين الطرفين، بل الإسلام قَصدٌ بين الملل، والسنَّة قصد بين البدع، ودين الله بين الغالي فيه والجافي عنه، وكذلك الاجتهاد؛ هو: بذل الجهد في موافقة الأمر، والغلو مجاوزته وتعديه، وما أمر الله بأمر إلا وللشيطان فيه نزغتان: فإما إلى غلو ومجاوزة، وإما إلى تفريط وتقصير؛ وهما آفتان لا يخلص منهما في الاعتقاد والقصد والعمل إلا من مشى خلف رسول الله، وتَرَك أقوال الناس وآراءهم لِمَا جاء به صلى الله عليه وسلم، لا مَن تَرَكَ ما جاء به لأقوالهم وآرائهم، وهذان المَرَضان الخَطران قد استوليا على أكثر بني آدم، ولهذا حذر السلف منهما أشد التحذير، وخوفوا من بُلي بأحدهما بالهلاك، وقد يجتمعان في الشخص الواحد كما هو حال أكثر الخلق، يكون مقصرًا مفرطًا في بعض دينه، غاليًا متجاوزًا في بعضه، والمُهدي من هداه الله».

وكما ترى؛ فلطالما تكررت عبارة: (ودين الله بين الغالي فيه والجافي فيه أو عنه) وتواترت على ألسنة أئمة أهل السنة، فمن غير ما سبق؛ جاءت هذه العبارة في معتقد أبي سليمان الخطابي صاحب معالم السنن ت٣٨٨ وذلك في كتابه: (الغنية عن الكلام وأهله)، وابن قدامة المقدسي ت٦٢٠ في كتابه (لمعة الاعتقاد)، وغيرهما .. وأصلها من حديث أبي موسى الأشعري وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: (إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ: إِكْرَامَ ذِي الشَّيبة المُسلم، وحاملِ الْقُرآن غيْرِ الغَالي فيه والجافي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسطِ)([1]).

وإنما عَنوا بـ(الغالي فيه): من يجاوز الحدّ المقرَّر في الشرع وفق أدلته الشرعية من الكتاب والسنة، كالغلوّ في الأئمة وادّعاء العصمة لهم، أو تكفير المعيَّن من المسلمين من غير محاكمة، أو إطلاق الكفر على مجتمعات المسلمين واستحلال دماء المستأمنين.. وكمن يتأول نصوص الصفات ويخرجها عما هي لها في الظاهر ولو بزعم التنزيه وسيأتي تفصيل القول فيه .

كما عَنوا بـ(الجافي فيه): الذي قصّر عن القيام بأحكام الإسلام وآدابه، فلم يعمل بها، أو صدر منه ما يدلّ على عدم الأخذ بها أو ببعضها، وهذا شأن كثير من الناس؛ منهم (مستغربون) في عالمنا الإسلامي سَمّوا أنفسهم (المستنيرين) ينادُون بعدم تطبيق الشريعة؛ أو إلى اختلاط المرأة بالرجال الأجانب في الدراسة والأعمال؛ أو نبذها للحجاب والجلباب، ويطعنون في الدين وأئمة الهدى الذين حملوا لواءه أو

([1]) رواه أبو داود (٤٨٤٣) وحسنه النووي في (رياض الصالحين) (٣٥٨)، والذهبي في (ميزان الاعتدال) (٥٦٥/٤)، وابن مفلح في (الآداب الشرعية) (٤٣٤/١)، والعراقي في (تخريج الإحياء) (٢٤٥/٢) وابن حجر في (تلخيص الحبير) (٦٧٣/٢) والشيخ الألباني في (صحيح أبي داود).

غير ذلك من الأعمال المخالفة لهَدْي الإسلام وتعاليمه، وهو جفاء من الخطورة بمكان، وعملهم هذا هدمٌ وتخريب وتغريب للمجتمع المسلم.

ويفاد مما سبق: أن الدين كله بين هذين الطرفين، وأن الإسلام قَصْدٌ بين الملل؛ والسنّة قصد بين البدع، وأن ليس في دين الله تفريط ولا إفراط، وأنه ما مِن أمْرٍ أمَر الله به إلا وللشيطان فيه نزعتان فإما إلى: (غلو) أي: مجاوزة وزيادة وتشديد، وإما إلى: (تفريط) أي: تقصير وتحلُّل، وهما آفتان خطيرتان تنتابان غير الراسخ في العلم في دينه وعقيدته؛ والمخرج منهما ينحصر في التمسك بأهداب السنة في تجرد وإخلاص، وترك أقوال الناس وآراءهم لها .. كما تكمن خطورة هذين المرضين في أنهما قد يتوفر أحدهما في الشخص الواحد؛ وقد يجتمعان في آخر، كما هو حال أكثر الخلق يكون مقصرًا مفرِّطًا في بعض دينه غاليًا متجاوزًا في بعضه فيكون – من ثم – حبوطُ أعمالهم وردُّها عليهم دون ما قبول.
وهو ما حذر منه ربنا في قوله: {يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول ولا تبطلوا أعمالكم} [محمد: ٢٣]، وعنون له الشيخ حافظ حكمي في خاتمة كتابه (معارج القبول) بـ(وجوب التمسك بالكتاب والسنة والرجوع عند الاختلاف إليهما، فما خالفهما فهو ردٌّ) وعبَّر عنه في قوله:

شرط قَبول السعي أن يجتمعا * فيه إصابةٌ وإخلاصٌ معا .

وساق له قول الله تعالى: {فمن كان يرجو لقاء ربه فليعمل عملًا صالحًا ولا يشرك بعبادة ربه أحدًا} [الكهف: ١١٠]، وقوله صلى الله عليه وسلم([1]): (ضرب الله مثلًا صراطًا مستقيمًا، وعن جنبتي الصراط سوران فيهما أبواب مفتحة، وعلى الأبواب ستورٌ مُرْخاةٌ، وعلى أبواب الصراط داعٍ يقول: يا أيها الناس ادخلوا الصراط جميعًا ولا تفرقوا، وداع يدعو من فوق الصراط، فإذا أراد الإنسانُ أن يَفتح شيئًا من تلك الأبواب قال: ويحك لا تفتحه؛ فإنك إن تفتحه تَلِجَه.. فالصراط: الإسلام، والسوران: حدود الله، والأبواب المفتحة: محارم الله، وذلك الداعي على رأس الصراط: كتاب الله، والداعي فوق الصراط: واعظ الله في قلب كل مسلم).
كما يفاد منه: أن الأمة الوسط من بين جميع الأمم هي: (أمة الإسلام) المخلِصة لربها ولدينها المتَّبعة لنبيها، وأنها وسط في كل شيء .. وأنهم وبخاصة رعيلها الأول صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم المخاطبون بقول الله تعالى: {وكذلك جعلناكم أمة وسطًا لتكونوا شهداء على الناس ويكون الرسول عليكم شهيدًا} [البقرة: ١٤٣]، وإنما خُصَّ الصحابة، لأنهم على جهة الخصوص: المختارون الذين اصطفاهم الله لصحبة نبيه، ومَن لهم الخيرية كما في صريح قوله صلى الله عليه وسلم: (خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)، ولأنهم وكذا من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين المرضي عنهم في كلام رب العالمين، وذلك في نحو قوله تعالى: {والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان رضي الله عنهم ورضوا عنه وأعد لهم جنات تجري تحتها الأنهار خالدين فيها أبدًا ذلك الفوز العظيم} [التوبة: ١٠٠].
ويفاد منه كذلك: أنها إنما كانت كذلك لأن "مقاييسها هي المقاييس الصحيحة، وسننها هي السنن القويمة، وذلك أن الأمم إذا صلحت واستقامت واعتدلت، كانت نموذجًا لغيرها من الأمم في أفعالها وأقوالها، وفيما يعدُّ صلاحًا وما يعد فسادًا"([2]).. ولا يغرنك بعد ذاك ما عليه الأمم الغربية في جعل مقاييسها ينحصر في القوة والمال والمنعة إلى آخر ذلك مما لم يُشهد لآثاره سوى الظلم والعدوان
وهذا هو حكم الله ورسوله الذي لا ينطق عن الهوى، وتلك هي شهادتهما للفئة المؤمنة دون سواها، وبذا استحقت هذه الفئة أن تكون هي الوسط وأن تمثل الوسطية الحقَّة في كل شيء؛ في: فهمِ أفرادها للإسلام، وفي: تطبيقهم له، وفي: عقيدتهم وعبادتهم، وفي: معاملتهم وأخلاقهم، وفي: أمرهم بالمعروف ونهيهم عن المنكر، وفي: جهادهم في سبيل الله سواء كان هذا الجهاد جهاد نفس أو جهاد شيطان أو جهاد

([1]) كما في مسند أحمد (١/ ٤٢٤) والترمذي (٢٨٦٣) وحسنه؛ من حديث النواس بن سمعان
([2]) وسطية الإسلام للشيخ المدني ص١٩

أصحاب شبهات ومنافقين أو جهاد أعداء ومحاربين، وسواء كان هذا الجهاد جهاد لسان أو جهاد بيان أو جهاد سنان، ومن ثم استحقوا أن يكونوا هم طليعة الأمة؛ ورمانة الميزان في الحكم على كل دعاة الوسطية التي أصبح كلٌّ من هب ودب يدعيها لنفسه ولو كان بينه وبينها – في واقع الحال وحقيقة الأمر – بُعد المشرقين.

ذلك أن الميزان الحقيقي الذي تُوزَن به الفئات والجماعات والمؤسسات الدينية أيًّا ما كانت؛ والذي يُحكم به على توسطها أو تطرفها، هو: الكتاب والسُّنَّة؛ وفهم وسيرة الصحابة الكرام الثابتة عنهم.. وكل من خالف نصا شرعيا، أو منهجًا سلفيًّا ثابتًا، فهو متطرف ولا يخلو حاله من مشاقَّة ولا يُعدم أن يكون مفْرِطا أو مُفَرِّطًا.

وقد جاء هذا الكتاب ليكشف طرفًا وجانبا مهمًا ونموذجا فاضحًا؛ لطالما ادعى لنفسه الوسطية وأوهم العالَمِين بدعواه، حتى طال خطرُ ما يدعيه: أبناءنا الوافدين إليه من كل أنحاء العلم الإسلامي والعربي، وهو ما يمثل لكل مصلح يبتغي الخير لهذه الأمة؛ معاناة ما بعدها من معاناة لإقناع القوم والشبيبة بصواب المعتقد، مع إحساس الجميع في دواخل أنفسهم بمخالفة الأزهر لما ذكرنا وبخروجهِ في كثير من الأمور عن الإطار الذي انتهجه {السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان}، وبضربه عُرض الحائط بكثير مما أرسوه من الأصول العامة والقواعد الثابتة والضوابط الدقيقة التي تميز من كانوا على الجادة من هذه الوسطية ومن كانوا منها في أمر مريج .. وقد اقتضت خطته لأن يأتي في أربعة فصول:

الأول منها؛ عن: ضوابط الوسطية الحقة لدى أهل السنة وسلف الأمة .

والثاني جاء جوابًا عن سؤال: وسطية الأشعرية – والأزهر على الرأس منها – هل هي محقة أم مدَّعاة؟، وأوردناه تحت عنوان: الأزهر بين الوسطية الحقة ووسطيته المدّعاة، ليبين أنه وبـ(تبنيه علم الكلام القائم على فلسفة اليونان وخلطها بأمور الاعتقاد)؛ وبـ(نبذه مذهب إمامه أبي الحسن الأشعري)؛ وبـ(تقديمه العقل على الشرع)، خرج عنها ولا كرامة .

والثالث جاء بعنوان: تناقضات مدعي الوسطية مع أنفسهم .. حديثهم عن صفة كلامه تعالى.. نموذجًا

أما الرابع: فقد عرض لتناقضات مُدَّعي الوسطية مع أنفسهم .. وتناول حديثهم عن: (صفة كلامه تعالى) باعتباره نموذجًا تعصبوا له وخالفوا فيه ما عليه أهل السنة وسلف الأمة

&&&&&&&&&

الفصل الأول
ضوابط الوسطية الحقَّة لدى أهل السنة وسلف الأمة

المبحث الأول
وسطية أهل السنة وسلف الأمة بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس

المبحث الثاني
براءة أهل السنة وسلف الأمة من كل ما يخالف الوسطية الحقّة

المبحث الأول
وسطية أهل السنة وسلف الأمة بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس

عن الوسطية الحقة في دين الله – الواجب انتهاجها دون سواها والتي تمثل منهاج النبوة وطريق أهل السنة وسلف الأمة – يقول الإمام الطحاوي المصري ت٣٢١ في عقيدته المسماة باسمه ص٤٦١: "دين الله في الأرض والسماء واحد؛ وهو دين الإسلام، قال تعالى: {إن الدين عند الله الإسلام} [آل عمران: ١٩]، وقال: {ورضيت لكم الإسلام دينًا} [المائدة: ٣] .. وهو بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس".

ويقول شارحه الإمام القاضي ابن أبي العز الحنفي الدمشقي ت٧٩٢: "قوله: دين الله في الأرض والسماء واحد وهو دين الإسلام"، لما ثبت في الصحيح من حديث أبي هريرة: (إنا معاشر الأنبياء ديننا واحد)، وقوله تعالى: {ومن يبتغ غير الإسلام دينًا فلن يقبل منه} [آل عمران: ٨٥] .. فهو عام في كل زمان؛ ولكن الشرائع تتنوع كما قال تعالى: {لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجًا} [المائدة: ٤٨]، فدين الإسلام هو ما شرعه الله لعباده على ألسنة رسله، وأصل هذا الدين وفروعه: روايته عن الرسل، وهو ظاهر غاية الظهور، يُمْكِن كل مميز من صغير وكبير؛ وفصيح وأعجمي؛ وذكي وبليد أن يدخل فيه بأقصر زمان، وإنه يقع الخروج منه بأسرع من ذلك من: إنكار كلمة من كلام الله تعالى، أو تكذيبٍ أو معارضة، أو كذب على الله، أو ارتيابٍ في قول الله تعالى، أو ردٍّ لما أَنزل، أو شك فيما نفى الله عنه الشك، أو غير ذلك مما في معناه .

فقد دل الكتاب والسنة على ظهورِ دين الإسلام وسهولةِ تعلمه، وأنه يتعلمه الوافد ثم يُوَلَّي في وقته .. واختلاف تعليمِ النبي عليه السلام في بعض الألفاظ إنما هو بحسب مَن يتعلم، فإن كان بعيد الوطن: كـ(ضمام بن ثعلبة النجدي) و(وفد عبد القيس)، علّمهم ما لم يسعهم جهله مع علمه أن دينه سينشَرُ في الآفاق، ويرسِلُ إليهم من يفقههم في سائر ما يحتاجون إليه .. ومن كان قريب الوطن: يمكنه الإتيان كل وقت بحيث يتعلم على التدريج، أو كان قد علِم فيه أنه قد عرف ما لا بد منه؛ أَجابه بحسب حاله وحاجته على ما تدل قرينة حال السائل، كقوله: (قل آمنت بالله ثم استقم) .

وأما من شَرَّع دينًا لم يأذن به الله، فمعلوم أن أصوله المستلزمة له لا يجوز أن تكون منقولة عن النبي ولا عن غيره من المرسلين، إذ هو باطل وملزوم الباطل باطل، كما أن لازم الحق حق.

وأما قول الطحاوي: (بين الغلو والتقصير) والنهي عنهما، فلقوله صلى الله عليه وسلم: (هلك المتنطعون) قالها ثلاثًا([1])، وقوله: (فمن رغب عن سنتي فليس مني) وذلك لمن استقلوا عمل النبي ([2]) .. ولقوله تعالى: {قل يا أهل الكتاب لا تغلوا في دينكم غير الحق} [النساء: ١٧١].

ولقوله: {يا أيها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما أحل الله لكم ولا تعتدوا إن الله لا يحب المعتدين} [المائدة: ٨٧] وقد نزلت لما اعتزم بعض الصحابة بأن يتبتلوا ويواصلوا الصيام والقيام، ويمتنعوا عما أحل الله من الطعام واللباس، فلمّا نزَلَتْ بعث عليه السلام إليهم وقال: (إن لأنفسكم عليكم حقًا، وإن لأعينكم حقًا، صوموا وأفطروا، وصلوا وناموا، فليس منا من ترك سنتنا) فقالوا: (اللهم سلَّمنا واتَّبَعْنا ما أَنْزَلْت) .

([1]) رواه مسلم (٢٦٧٠) من حديث عبد الله بن مسعود .. والتنطع: التقعر في الكلام والتشدد في الأمور الدينية فيما وسَّع الله فيه، وأن يتكلف العبد ما لا علم له به ويحاول أن يظهر بمظهر العالِم وهو ليس كذلك

([2]) وراح أحدهم يقول: (أصوم ولا أفطر)، وقال الآخر: (وأنا أقوم ولا أرقد)، وقال الأخير: (وأنا لا أتزوج النساء)، أخرجه مسلم (١٤٠١) والنسائي (٣٢١٧) وأحمد (١٣٥٣٤) من طريق أنس بن مالك، وفيه قوله صلى الله عليه وسلم: (والله إني أخشاكم لله وأعلمنكم به وأتقاكم له ولكني أصوم وأفطر وأصلي وأرقد وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني)

ولما جاء في الصحيحين من رواية عائشة: من (أن ناسًا من أصحاب رسول الله سألوا أزواج رسول الله عن عمله في السِّرّ؟ فقال بعضهم: (لا آكل اللحم)، وقال بعضهم: (لا أتزوج النساء)، وقال بعضهم: (لا أنام على فراش)، فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم، فقال: (ما بال أقوام يقول أحدهم كذا وكذا؟! لكني أصوم وأفطر، وأنام وأقوم، وآكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني) .. وفي مسند أحمد (١٣٣١٦) بلفظ: (سألوا عن عبادته في السر فكأنهم تقالُّوها)، فقال صلى الله عليه وسلم ما قال؛ ردًّا عليهم، وكان هذا هو ميزان التوسط في سنة النبي صلى الله عليه وسلم.

وقوله: "وبين التشبيه والتعطيل" يعني: "لِأن الله تعالى يحب أن يوصف بما وصف به نفسه، وبما وصفه به رسوله .. من غير تعطيل، فلا يُنفي عنه ما وصف به نفسه، أو وصفه به أعرف الناس به: رسوله صلى الله عليه وسلم، فإن ذلك تعطيل .. ومن غير تشبيه فلا يقال: (سمع كسمعنا، ولا بصر كبصرنا، ونحوه)، وليس ما وصف الله به نفسه ولا ما وصفه به رسوله تشبيهًا، بل صفات الخالق كما يليق به، وصفات المخلوق كما يليق به".

ويضرب ابن أبي العز المثل لذلك فيقول ص٤٠٧: "قد اتفق أهل السنة على أن الله يأمر بما يحبه ويرضاه شرعًا، وإن كان لا يريده ولا يشاؤه أزلًا، وينهى عما يسخطُه ويكرهُه ويبغضه ويغضبُ على فاعله، وإن كان قد شاءه وأراده، فقد يحب ويرضى ما لا يريده، ويكره ويسخط لما أراده .. ويقال لمن تأول (الغضب والرضى) مثلًا بـ(إرادة الإحسان): لمَ تأولتَ ذلك؟، فلا بد أن يقول: (إن الغضب: غليان دم القلب، والرضى الميل والشهوة، وذلك لا يليق بالله)!، فيقال له: (وكذلك الإرادة والمشيئة فينا، فهي: ميل الحي إلى الشيء أو إلى ما يلائمه ويناسبه، فإن الحي منا لا يريد إلا ما يجلب له منفعة أو يدفع عنه مضرة، وهو محتاج إلى ما يريده ومفتقر إليه، ويزداد بوجوده وينتقص بعدمه .. فالمعنى الذي صرفتَ إليه اللفظ كالمعنى الذي صرفتَه عنه سواء، فإن جاز هذا في الإرادة جاز في الغضب، وإن امتنع هذا امتنع ذاك).

فإن قال: (الإرادة التي يوصف الله بها؛ مخالفة للإرادة التي يوصف بها العبد، وإن كان كل منهما حقيقة؟)، قيل له: (فقل: إن الغضب والرضى الذي يوصف الله به مخالف لما يوصف به العبد، وإن كان كل منهما حقيقة، فإذا كان ما تقوله في الإرادة يمكن أن يقال في هذه الصفات، فإنه يجب تركه لتسْلَم من التناقض، وتسلَم أيضًا من تعطيل معنى أسماء الله تعالى وصفاته بلا موجب، فإن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب حرام، ولا يكون الموجب للصرف ما دله عليه عقله، إذ العقول مختلفة، فكلٌّ يقول: إن عقله دله على خلاف ما يقوله الآخر!).

وهذا الكلام يقال لكل من نفى صفة من صفات الله تعالى"، فما بالك بمدعي الوسطية في مؤسسة الأزهر التي لم تنف صفة واحدة؛ بل نفت جميع صفاته تعالى الخبرية والفعلية ولم تؤمن بسوى سبعة منها، بل وتواطأ شيوخها وعلماؤها وأساتذة جامعتها بفروعها على ذلك إلا ما رحم ربي؟ .

وإنما يأتي الإنكار ممن نفى ولو صفة واحدة من صفاته تعالى، "لأنه لا بد أن يُثبت شيئًا لله تعالى على خلاف ما يعهده في المخلوق، ولو (صفة الوجود)، فإن وجود العبد كما يليق به ووجود الباري تعالى كما يليق به، فوجوده تعالى يستحيل عليه العدم ووجود المخلوق لا يستحيل عليه العدم.

وعليه فما سمَّى به الربُّ نفسه وسَمّى به مخلوقاته، مثل: (الحي والعليم والقدير)، أو سمى به بعض صفاته كـ(الاستواء والنزول والغضب والرضا) وسمى به بعض صفات عباده به: فنحن نعقل بقلوبنا معاني هذه الأسماء في حق الله وأنه حق ثابت موجود، ونعقل أيضًا معاني هذه الأسماء في حق المخلوق، ونعقل أن بين المعنيين قدرًا مشتركًا في المسمى لكن هذا المعنى لا يوجد في الخارج مشتركًا، إذ فرق شاسع بين صفات الخلق وصفات المخلوق، بل لو قيل: (غضب مالِك خازن النار وغضب غيره من الملائكة)، لم يجب أن يكون مماثلًا لكيفية غضب الآدميين، لأن الملائكة ليسوا من الأخلاط الأربعة حتى تغلي دماء قلوبهم كما يغلي دم قلب الإنسان عند غضبه .. فغضب الله أولى"إ.هـ.

كذا بما يعني: أن بين معاني صفات الخالق وصفات المخلوق – كما بين أيِّ شيئين – قدرا فارقًا وقدرًا مُشتركًا، فمن نفى القَدْرَ الفارق فقد مثَّل لأنه يلزمه أن يقول: (يد الله كيدي)، ومن نفى القدر المشترك فقد عطّل، وتلك من أهم القواعد في التعامل مع أسماء الله وصفاته.

على أن نظير قول الطحاوي: "ودين الله بين التشبيه والتعطيل"، قوله ص١٤١: "ومن رَام علم ما حُظر عنه عِلْمه، ولم يقنع بالتسليم فهمه، حجبه مَرَامُه عن خالص التوحيد وصافي المعرفة وصحيح الإيمان"، وقوله ص١٥٥: "ومن لم يتَوَقَ النفي والتشبيه، زل ولم يصب التنزيه"، وهذا المعنى مستفاد من قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} [الشورى: ١١] فقوله: {ليس كمثله شيء} رد على (المشبهة)، وقوله: {وهو السميع البصير} رد على (المعطلة).

ونظيره قول ابن تيمية من قبلُ حيث ذكر في الوصية الكبرى ص١٤ ما نصه: "وهكذا أهل السنة والجماعة في الفِرق، فهم في باب أسماء الله وصفاته وسط بين (أهل التعطيل) الذين يلحدون في أسماء الله وآياته، ويعطلون حقائق ما نعت الله به نفسه حتى يشبهوه بالعدم والموات، وبين (أهل التمثيل) الذين يضربون له الأمثال ويشبهونه بالمخلوقات.

فيؤمن أهل السنة والجماعة بما وصف الله به نفسه وما وصفه به رسوله صلى الله عليه وسلم، من غير تحريف ولا تعطيل، ومن غير تكييف وتمثيل([1])"إ.هـ.

وقول الطحاوي: "دين الله بين الجبر والقدر" يعني: "أن العبد غير مجبور على: أفعاله وأقواله لأنهما ليستا بمنزلة حركات المرتعش وحركات الأشجار بالرياح وغيرها، وليستا مخلوقة للعباد، بل هي فعل العبد وكسبه وخلق الله تعالى"، ولمزيد من شرح ذلك يقول الشيخ الفوزان في بعض تعليقاته على الطحاوية:

"مذهب أهل السنة والجماعة وسط بين الجبرية والقدرية، فـ(الجبرية يُغلون في إثبات القَدَر) حتى يسلبوا العبد عن الاختيار، فيقولون: العبد ليس له اختيار، أفعاله كلها مجبور عليها فهو آلة يحركه القدر، فصلاته وصيامه وأعماله ليس له فيها اختيار، فهو يُحَرّكُ كما تُحَرك الآلة، وهذا مذهب باطل .. و(القدرية والمعتزلة غلوا في إثبات اختيار العبد فنفوا القَدَر)، حتى جعلوا العبد يستقل بأفعاله ويخرجونها من إرادة الله ومشيئته، وأن العبد له إرادة مستقلة وهو الذي يخلق فعل نفسه وليس لله فيها تصرف.

أما (أهل السنة والجماعة) فتوسطوا وقالوا: إن العبد له اختيار ومشيئة، يفعل باختياره ولكنه لا يخرج عن قضاء الله وقدره، فأفعاله خلق الله وهي فعل العبد وكسبه، فهو الذي يفعل المعاصي باختياره ويفعل الطاعات ولكن الله هو المُقَدِّر، فلذلك يُعاقبُ العبد على جرائمه ويثاب على طاعته، ولو كان يفعل هذا بغير اختياره ما حصل على الثواب ولا العقاب، فالمجنون والصغير لا يؤاخذان، وكذلك المُكْره الذي ليس له اختيار؛ لا يؤاخذ".

وفي معنى ما سبق يقول شيخ الإسلام في وصيته الكبرى ص١٥: "وهم في (باب خلقه وأمره) وسط بين المكذبين لقدرة الله الذين لا يؤمنون بقدرته الكاملة ومشيئته الشاملة وخلقه لكل شيء، وبين المفسدين لدين الله الذين يجعلون العبد ليس له مشيئة ولا قدرة ولا عمل، فيعطلون الأمر والنهي والثواب والعقاب، فيصيرون بمنزلة المشركين الذين قالوا: {لَوْ شَاء اللَّهُ مَا أَشْرَكْنا ولا آباؤُنا وَلا حَرَّمنَا مِنْ شَيْءٍ} [الأنعام: ١٤٨]، فيؤمن أهل السنة بأن الله على كل شيء قدير، فيَقْدِرُ أن يهدي العباد ويقلب قلوبهم، وأنه ما شاء الله كان وما لم يشأ لم يكن، فلا يكون في ملكه ما لا يريد، ولا يَعجز عن إنفاذ مراده، وأنه خالق كل شيء من الأعيان والصفات والحركات.

([1]) وينظر في إثبات أهل السنة لسائر ما أثبته تعالى لنفسه من صفات وردِّهم – من ثمّ – على من تأولها من الأشعرية: كتابنا (قرائن اللغة والنقل والعقل في حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز)

ويؤمنون أن العبد له قدرة ومشيئة وعمل وأنه مختار، ولا يسمونه مجبورًا، إذ المجبور: مَن أُكره على خلاف اختياره، والله جعل العبد مختارًا لما يفعله، فهو مختار مريد، والله خالقه وخالق اختياره وليس له نظير، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله"إ.هـ

يقول ابن أبي العز: "وقول الطحاوي: (وبين الأمن والإياس) الأمن من مكر الله والإياس من رحمته، يعني: يجب أن يكون العبد خائفًا من عذاب ربه فلا يأمن مكره ولا عذابه، راجيًا رحمته فلا يقنط، وأن الخوف والرجاء بمنزلة الجناحين للعبد في سَيرِه إلى الله تعالى والدار الآخرة، وهذا هو دأب الأنبياء وذلك قوله تعالى: {إنهم كانوا يسارعون في الخيرات ويدعوننا رغبا ورهبًا} [الأنبياء: ٩٠] .
وهو الوسط بين (المرجئة الذين يقولون: لا يضر مع الإيمان معصية) وأن الأعمال لا تدخل في حقيقة الإيمان فلا حاجة لنا إليها – وهو في معنى ما عليه الأشعرية الذين يخرجون العمل من مسمى الإيمان – فهؤلاء وأولئك أمِنوا مكر الله، وبين (الوعيدية الخوارج الذين يكفرون بالكبائر التي دون الشرك)"إ.هـ بتصرف .
فأهل السنة – وعلى حد قول ابن تيمية في الوصية الكبرى: "وسط بين الوعيدية الذين يجعلون أهل الكبائر من المسلمين مخلدين في النار، ويخرجونهم من الإيمان بالكلية، ويكذبون بشفاعة النبي صلى الله عليه وسلم، وبين المرجئة الذين يقولون: إيمان الفساق مثل إيمان الأنبياء، والأعمال الصالحة ليست من الدين والإيمان، ويكذِّبون بالوعيد والعقاب بالكلية، فيؤمن أهل السنة والجماعة بأن فساق المسلمين معهم بعض الإيمان وأصله وليس معهم جميع الواجب الذي يستوجبون به الجنة، وأنهم لذلك لا يخلدون في النار، بل يخرج منها من كان في قلبه مثقال حبة من إيمان، أو مثقال خردلة من الإيمان، وأن النبي صلى الله عليه وسلم ادَّخر شفاعته لأهل الكبائر من أمته.

وهم أيضًا – أعني: أهل السنة والجماعة – في أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ورضي عنهم وسط بين الذين يغالون في علي رضي الله عنه فيفضلونه على أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، ويعتقدون أنه الإمام المعصوم دونهما، وأن الصحابة ظَلَموا وفسقوا وكَفَروا، والأمة بعدهم كذلك، وربما جعلوه نبيًا أو إلهًا، وبين الجافية الذين يعتقدون كفره وكفر عثمان رضي الله عنهما ويستحلون دماءهما ودماء من تولاهما، ويستحلون سب علي وعثمان ونحوهما، ويقدحون في خلافة علي رضي الله عنه وإمامته.
وكذلك في سائر الأبواب فأهل السنة هم وسط؛ لأنهم متمسكون بكتاب الله، وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وما اتفق عليه السابقون الأولون من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان" .. وعليه فمذهبهم هو الحق وهم أهله، والحق وسط بين ضلالين.

&&&&&&&&

المبحث الثاني
براءة أهل السنة وسلف الأمة من كل ما يخالف الوسطية الحقّة

وعن انتهاج طريق أهل السنة وسلف الأمة؛ في: البراءة من كل ما يخالف الوسطية الحقة .. يختم الإمام الطحاوي معتقده الوسطي بقوله: "فهذا ديننا واعتقادنا ظاهرًا وباطنًا ونحن براء إلى الله من كل من خالف الذي ذكرناه وبيناه، ونسأل الله تعالى أن يثبتنا على الإيمان ويختم لنا به، ويعصمنا من الأهواء المختلفة والآراء المتفرقة والمذاهب الردية، مثل: (المشبهة) و(المعتزلة) و(الجهمية) و(الجبرية) و(القدرية) وغيرهم من الذين خالفوا السنة والجماعة وحالفوا الضلالة، ونحن منهم براء وهم عندنا ضُلَّال وأردياء.. وبالله العصمة والتوفيق".. يقول ابن أبي العز في شرح ذلك:

"(المشبهة)؛ هم: الذين شبهوا الله سبحانه بالخلق في صفاته؛ وقولُهم عكس قول النصارى، فالنصارى شبهوا المخلوق وهو عيسى عليه السلام بالخالق وجعلوه إلهًا، وهؤلاء شبهوا الخالق بالمخلوق كـ(داود الجواربي) وأشباهه([1]).

و(المعتزلة)، هم: أتباع (عمرو بن عبيد) و(واصل بن عطاء)، سُمُّوا بذلك لما اعتزلوا الجماعة بعد موت الحسن البصري في أوائل المائة الثانية، وكانوا يجلسون معتزلين، قيل: إن واصل بن عطاء هو الذي وضع أصول مذهب المعتزلة وتابعه عمرو بن عبيد تلميذ الحسن البصري، فلما كان زمن هارون الرشيد صنف لهم أبو الهذيل كتابين وبيَّن مذهبهم وبناه على الأصول الخمسة، التي سموها: (العدل، والتوحيد، وإنفاذ الوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)! ولبَّسوا فيها الحق بالباطل، وهم: (مشبهة الأفعال) لأنهم قاسوا أفعال الله على أفعال عباده، وجعلوا ما يحسن من العباد يحسن منه وما يقبح من العباد يقبح منه! وقالوا: يجب على الله أن يفعل كذا ولا يجوز له أن يفعل كذا، وكان كتاب (خلق أفعال العباد) للإمام البخاري ردًّا عليهم وعلى زيغهم وضلالاتهم.

فأما (العدل) فستروا تحته نفي القَدَر وقالوا: (إن الله لا يخلق الشر ولا يقضي به، إذ لو خلقه ثم يعذبهم عليه يكون ذلك جورًا)! .. ويلزم على هذا الأصل الفاسد: أن الله يكون في ملكه ما لا يريده، ولازمه: وصفه بالعجز! تعالى الله عن ذلك.. وأما (التوحيد) فستروا تحته القول بخلق القرآن إذ لو كان غير مخلوق للزم تعدد القدماء!، ويلزمهم على هذا القول الفاسد: أن علمه وقدرته وسائر صفاته مخلوقة أو التناقض! .. وقد نُقل عن أبي حنيفة قوله – لما سئل عن الكلام في الأعراض والأجسام؟ –: (لعن الله عمرو بن عبيد، هو فتح على الناس الكلام في هذا).

وأما (الوعيد)، فقالوا: إذا أوعد بعض عبيده وعيدًا فيجب أن يعذبهم ولا يخلف وعيده لأنه لا يخلف الميعاد ، فلا يعفو عمن يشاء ولا يغفر لمن يريد عندهم! .. وأما (المنزلة بين المنزلتين): فعندهم أن من

([1]) وللأشعرية عمومًا بما فيهم أشعرية الأزهر؛ نصيب كبير جدًا من التأثر بهؤلاء، لأنهم ما أوَّلوا إلى بعد شبّهوا، فقد شبَّهوا أولًا ثم عطَّلوا ثانيًا.. ولذا كان "التأويل شر من التعطيل، فإنه – كما قرر أئمة أهل السنة وعلى حدِّ قول الموصلي في استعجال الصواعق ص٣٧ – يتضمن التشبيه والتعطيل والتلاعب بالنصوص وإساءة الظن بها، فإن المعطل والمؤول قد اشتركا في نفي حقائق الأسماء والصفات، وامتاز المؤول بتلاعبه بالنصوص وإساءة الظن بها ونسبة قائلها إل التكلم بما ظاهره الضلال والإضلال، فجمعوا بن أربعة محاذير:

اعتقادهم أن ظاهر كلام الله ورسوله محال باطل ففهموا التشبيه أولًا .. ثم انتقلوا منه إلى التحذير الثاني؛ وهو: التعطيل، فعطلوا حقائقها بناء منهم على ذلك الفهم الذي لا يليق بالرب سبحانه .. المحذور الثالث: نسبة المتكلم الكامل العلم – صلى الله عليه وسلم – الكامل البيان، التام النصح، إلى ضد البيان والهدى والإرشاد، وأن المتحيرين المتهوكين أجادوا العبارة في هذا الباب وعبَّروا بعبارة لا توهم من الباطل ما أوهمته عبارة المتكلم بهذه النصوص، ولا ريب عند كل عاقل أن ذلك يتضمن أنهم كانوا أعلم منه أو أفصح أو انصح للناس.. المحذور الرابع: تلاعبهم بالنصوص وانتهاك حرماتها"

ارتكب كبيرة يخرج من الإيمان ولا يدخل في الكفر! .. وأما (الأمر بالمعروف)، فهو أنهم قالوا: علينا أن نأمر غيرنا بما أُمرنا به وأن نُلزمه بما يَلزمنا، وضمَّنوه أنه يجوز الخروج على الأئمة بالقتال إذا جاروا!.

وعندهم أن التوحيد والعدل من الأصول العقلية التي لا يُعلم صحة السمع إلا بعدها، وإذا استدلوا على ذلك بأدلة سمعية فإنما يذكرونها للاعتضاد والاستئناس بها لا للاعتماد عليها، ومنهم من يذكرها ليبين موافقة السمع للعقل!، فهم على ما قال عمر بن عبد العزيز: (لا تكن ممن يتبع الحق إذا وافق هواه ويخالفه إذا خالف هواه، فإذا أنت لا تثاب على ما وافقته من الحق، وتعاقب على ما تركتَه منه، لأنك إنما اتبعت هواك في الموضعين) .. وللأشعرية حظ وافر في تقليدهم لاسيما في تأويل الصفات ولذلك سُمُّوا بـ(مخنَّثة المعتزلة).

والجهمية، هم: المنتسبون إلى جهم بن صفوان السمرقَندي، وهو الذي أظهر نفي الصفات والتعطيل وقد تبعه في بعض ذلك المعتزلة والأشعرية، وهو قد أخذ ذلك عن الجعد بن درهم الذي ضحى به خالد بن عبد الله القسري بـ(واسط)، فإنه خطب الناس في يوم عيد الأضحى وقال: (أيها الناس؛ ضحوا تَقبَّل الله ضحاياكم فإني مضح بالجعد، فإنه زعم أن الله لم يتخذ إبراهيم خليلًا، ولم يكلم موسى تكليمًا – وهو ما يدين به الأشعرية – تعالى الله عما يقولون علوًا كبيرًا)! ثم نزل فذبحه، وكان ذلك بعد استفتاء علماء زمانه.

وكان جهم بعده بخراسان، فأظهر مقالته هنالك التي تأثر فيها بـ(السُّمنية) من فلاسفة الهند الذين ينكرون من العلم ما سوى الحسِّيّات، وتبعه عليها ناس بعد أن ترك الصلاة أربعين يومًا – شكًّا في ربه – لا يعبد شيئًا، ثم لما خلا قلبه من معبود يؤلهه؛ نقش الشيطان اعتقادًا نحته فكره ونفى على إثر ذلك جميع الصفات، فكان أن قُتل بخراسان، وكان مما انفرد به: أن الجنة والنار تفنيان، وأن الإيمان هو المعرفة فقط، والكفر هو الجهل فقط، وأنه لا فعل لأحد في الحقيقة إلا لله وحده، وأن الناس إنما تنسب إليهم أفعالهم على سبيل المجاز، كما يقال: (تحركت الشجرة، ودار الفلك، وزالت الشمس!).

والجبرية: أصل قولهم: مِن جهم بن صفوان وقد غلوا في إثبات القَدَر، وهم عكس (القدرية) نفاة القَدَر، فإن القدرية إنما نُسِبوا إلى القَدَر لنفيهم إياه، كما سُميت (المُرجِئة)، لنفيهم الإرجاء وأنه لا أحد مُرْجًأ لأمر الله إما يعذبهم وإما يتوب عليهم، وكانت المرجئة الأولى يُرجئون عثمان وعليًا، ولا يشهدون لهما بإيمان ولا كفر!.. وقد ورد في ذم القدرية أحاديث في السنن والصحيح أنها موقوفة، بخلاف الأحاديث الواردة في ذم الخوارج فإن فيهم في الصحيح وحده عشرة أحاديث، أخرج البخاري منها ثلاثة، وأخرج مسلم سائرها .

وهذه البدع المتقابلة أحدثت من الفتن المفرقة بين الأمة الكثير، فصار أصحابها: هم من فرَّقوا دينهم وكانوا شيعًا، يقابلون البدعة بالبدعة، فأولئك غلوا في علي وأولئك كفروه!.. وأولئك غلوا في الوعيد حتى خلدوا بعض المؤمنين وأولئك غلوا في الوعيد حتى نفوا بعضه أعني المرجئة! .. وأولئك غلوا في التنزيه حتى نفوا الصفات وهؤلاء غلوا في الإثبات حتى وقعوا في التشبيه وصاروا يبتدعون من الدلائل والمسائل ما ليس بمشروع ويُعرِضون عن الأمر المشروع، وفيهم من استعان على ذلك بشيء من كتب اليهود والنصارى والمجوس والصابئين، فإنهم قرؤوا كتبهم فصار عندهم من ضلالتهم ما أدخلوه في مسائلهم ودلائلهم، وغيروه في اللفظ تارة وفي المعنى أخرى!، فلبسوا الحق بالباطل وكتموا حقًا جاء به نبيهم، فتفرقوا واختلفوا وتكلموا حينئذ في الجسم والعرض والتجسيم نفيًا وإثباتًا .. وكما قلنا فللأشعرية نصيب من دخن وغبار كل أولئك.

وسبب ضلال هذه الفرق وأمثالهم، عدولهم عن الصراط المستقيم، الذي أمرنا الله باتباعه فقال تعالى: {وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله} [الأنعام: ١٥٣]، وقال: {قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على بصيرة أنا ومن اتبعني} [يوسف: ١٠٨] فوحد لفظ صراطه وسبيله، وجمع السبل المخالفة له، قال ابن مسعود رضي الله عنه: خط لنا رسول الله خطًا وقال: (هذا سبيل الله)، ثم خط خطوطًا عن يمينه وعن يساره وقال: (وهذه سبلٌ على كل سبيل شيطان يدعو إليه)، ثم قرأ: {وأن هذا صراطي مستقيمًا فاتبعوه ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلكم تتقون} [الأنعام: ١٥٣] .

ومن هاهنا يُعلم أن اضطرار العبد إلى سؤال هداية الصراط المستقيم؛ فوق كل ضرورة، ولهذا شرع الله تعالى في الصلاة قراءة أم القرآن في كل ركعة لاحتياج العبد إلى هذا الدعاء العظيم القدر، المشتمل على أشرف المطالب وأجلها، وعلى رأس ذلك التعوذ من اليهود والنصارى كما جاء في الصحيح من أنهم المقصودين بـ(المغضوب عليه والضالين) .. قال طائفة من السلف: (من انحرف من العلماء ففيه شَبَهٌ من اليهود، ومن انحرف من العُبَّاد ففيه شبه من النصارى)، فلهذا:

تجد أكثر المنحرفين من أهل الكلام – من المعتزلة ونحوهم – فيه شَبَهٌ من اليهود، حتى إن علماء اليهود يقرؤون كتب شيوخ المعتزلة ويستحسنون طريقتهم، وأكثر المنحرفين من العُبَّاد من المتصوفة ونحوهم؛ فيهم شَبَهٌ من النصارى ولهذا يميلون إلى نوع من: (الرهبانية والحلول والاتحاد) ونحو ذلك، وشيوخ هؤلاء يذمون الكلام وأهله، وشيوخ أولئك يعيبون طريقة هؤلاء ويصنفون في ذم العبادة التي أحدثها هؤلاء.. ولفرق الضلال في الوحي ثلاث طرق:

= أهل الوهم والتخييل، هم الذين يقولون: إن الأنبياء أخبروا عن الله واليوم الآخر والجنة والنار؛ بما يتخيلون به ويتوهمون به أن الله شيء عظيم كبير وأن الأبدان تعاد وأن لهم نعيمًا وعقابا محسوسًا وإن كان الأمر ليس كذلك!؛ وقد وضع ابن سينا وأمثاله؛ قانونهم على هذا الأصل .

= وأهل التحريف والتأويل، وهم المتكلمة من الخلف والأشعرية الذين يقولون: إن الأنبياء لم يقصدوا بهذه الأقوال ما هو الحق في نفس الأمر، وأن الحق هو ما علمناه بعقولنا! ثم يجتهدون في تأويل هذه الأقوال إلى ما يوافق رأيهم بأنواع التأويلات!، ولهذا كان أكثرهم لا يجزمون بالتأويل، بل يقولون: يجوز أن يُراد كذا وغاية ما معهم إمكان احتمال اللفظ.

= وأهل التجهيل والتفويض، الذين حقيقة قولهم: أن الأنبياء وأتباع الأنبياء جاهلون ضالون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء! ويقولون: يجوز أن يكون للنص تأويل لا يعلمه إلا الله، لا يعلمه جبرائيل ولا محمد ولا غيره من الأنبياء فضلًا عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان، وأن محمدًا كان يقرأ: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]، {إليه يصعد الكلم الطيب} [فاطر: ١٠]، {يا إبليس ما منعك أن تسجد لما خلقت بيدي} [ص: ٧٥]، وهو لا يعرف معاني هذه الآيات! بل معناها الذي دلت عليه لا يعرفه إلا الله تعالى! ويظنون أن هذه طريقة السلف! .. وهم فرق، ولكنهم مشتركون في أن الرسول لم يَعْلَم أو لم يُعلِّم، وأنهم فقط مَن عرفوا الحق بعقولهم واجتهدوا في حمل كلام الرسول صلى الله عليه وسلم على ما يوافق عقولهم، وأن الأنبياء وأتباعهم لا يعرفون العقليات! ولا يفهمون السميعات .

وكل ذلك ضلال وتضليل عن سواء السبيل، نسأل الله السلامة والعافية، من هذه الأقوال الواهية المفضية بقائلها إلى الهاوية" إ.هـ بتصرف، وفيه ضرورة التنبيه على طلبة العلم ومحبي السنة أن يَحذروا ويُحذِّروا الأمة من دخن هذه المذاهب الردِيّة.

&&&&&&&&&&

الفصل الثاني
الأزهر يهدِر تراث أئمته – وبخاصة الأشعري – على يد (لجنة إحياء التراث بمشيخته)

المبحث الأول
بدع أشعرية الأزهر والقول الفصل في باب الصفات

المبحث الثاني
إلزامات كلام الأشاعرة عن الصفات السلبية على التفصيل

المبحث الثالث
اتِّباعُ أبي الحسن الأشعري لنهج أهل السنة في إثباتهم المفصل ونفيهم المجمل .. وتبرئته مما جنح إليه متأخري الأشعرية

المبحث الأول
بدع أشعرية الأزهر والقول الفصل في باب الصفات

ورغم وضوح منهاج النبوة ووسطيته على نحو ما أسلفنا، إلا أن نبتة باعت دينها بدنيا غيرها؛ واستحقت ما قاله الإمام الشافعي بحقها: (حكمي في أهل الكلام: أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر ويُنادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام)، وهذه النبتة تمثلت في متكلمة الأشعرية ومتأخريهم مما ظلوا طوال الحقب الماضية ولا يزالون – نظير حِفنةٍ من المال – ينفثون سمومهم وينخرون كالسوس في جسد الأمة؛ ويصرون على أن يبثوا في روع هذه الأمة مذهب من ذكرنا أقوالهم من المخالفين، وبالمخالفة لما عليه أبو الحسن الأشعري نفسه وأئمة المذاهب الأربعة وبقية أئمة أهل السنة ومن تبعهم بإحسان إلى وقتنا وإلى يوم الدين.

فـ(علم الكلام) اصطلاح عرفي يَصدق على: كل من قرر العقيدة بغير طريقة المرسلين، وأصحابه وإن كانوا فرقًا كثيرة لكن لهم علامات مشتركة، فكما تَعرف السلفي بحبه للسلف وتعظيمه للنصوص وتقديمها على كل شيء؛ فإنك تَعرف المتكلم بتقديم العقل على النص؛ وتجاهله للأحاديث والآثار؛ وغُربة لغته عن لغة السلف، فكلماته غير قرآنية ولا حديثية بل هي من إرث الأمم الأولى؛ كـ(الجوهر والعرض والأبعاض والأعراض والأغراض وحلول الحوادث والخلاء والتحيز) وغير ذلك مما تطفح به كتبهم!.

وإنما نقول هذا ونؤكد عليه، بمناسبة إصرار الأزهر في أن يسلك طريق من نهى فقهاء المذاهب وبقية أئمة أهل السنة وسلف الأمة عنه، فمن غير ما يبثونه في وسائل الإعلام المرئية والمسموعة من أن مذهبهم الأشعري هو المذهب الوسط، فوجئنا في عدد (مجلة الأزهر) الصادر في شهر ٨/ ٢٠٢٣ الموافق للأول من المحرم من العام ١٤٤٥، بأن (لجنة هدم التراث) التابعة لـ(مشيخة الأزهر) أخرجت كتابًا بعنوان (شرح المنظومة الملوية في عقائد الأشعرية) لنكرةٍ وُلدت في القرن الثاني عشر الهجري؛ لتجعله هدية مع المجلة، مخلفة وراءها ما تركه لنا المئات إن لم يكن الآلاف من كتب ورسائل القدماء الأماجد من أئمة أهل السنة الأعلام ومن معتقداتهم المشهود لها ولهم بالصحة والصواب، فهي من ثَمَّ لم تكن هدية ولا منحة بل هي مضلّة ومِحنة ومُحدَثةٌ مردودة على أصحابها، ولا تعدو أن تكون واحدةً من أبواب إهدار المال العام الذي يُحاسِب عليها القانون ويحاسَبُ عنه ولاة الأمور يوم القيامة، فقد رسخت هذه المُحدَثة معالم من ذكرنا مِن المخالفين؛ ومَن استحقوا ما سيأتي ذكره من أقوال فقهاء المذاهب وغيرهم من أئمة أهل السنة؛ عن أهل الكلام على مدار القرون الماضية المتطاولة.

ونتول في هذه العجالة بعض الردود على هذه السُّبَّة بما يسمح به وقت قارئنا الكريم، ونبدأ بمسلمةٍ لا يختلف عليها اثنان وبحقيقة لا ينتطح عليها عنزان، وهي تقضي: بأن "الوسطية الحقة؛ هي: الحق بين الباطلين، والهدى بين الضلالين –يعني: على نحو ما سبق تقريره – وليس هي التلفيق أو التوسط بين الحق والباطل أو المهادنة بين الهدى والضلال، فما خرج عن الحق فهو باطل، وما خرج عن الهدى فهو ضلال؛ قال تعالى: {فذلِكم اللَّهُ ربُّكُمُ الحقُّ فمَاذَا بعد الْحقِّ إِلَّا الضَّلَالُ فَأَنَّى تُصْرَفُونَ) [يونس: ٣٢]"..

ونثنِّي – وبالله التوفيق – بالقول:

١-بأن ما ورد بكتيب الضلالة والضّلال من تقسيم الصفات إلى (نفسية) هي: (الوجود) .. و(سلبية) هي: (القدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية) .. و(معاني) وهي: (القدرة والإرادة والعلم والحياة والسمع والبصر والكلام) .. و(معنوية) وتتمثل في متعلقات سبع المعاني .. كذا بما مجموعه عشرون صفة، وبحجة أنها التي دل عليها العقل، وإدخال ذلك تحت مسمى الإيمان ومعرفة ما يجب في حق الله .. يَرِدُ عليه:

أن هذا ابتداع في دين الله، ذلك أن التعرف على الله تعالى إنما يكون من خلال الإيمان والإثبات لجميع أسمائه تعالى وصفاته وهي لا تُعرف إلا من خلال الشرع، وإلا فكيف نخترع ما يعرف بـ(الصفات السلبية) وعليها ما عليها من المآخذ؟، ويكفي في دحضها:

أنها تستلزم نفي جميع الصفات الخبرية والفعلية كونها تتضمن أمورًا ثبوتية قائمة بذاته تعالى؟، ثم إن هذه الصفات التي أثبتوها، هي في النهاية وفي حقيقة أمرها دالة على صفات ثبوتية، فـ(صفات: القِدم والبقاء والوحدانية والقيام بالنفس)، تدل على معان ثابتة لله تعالى، وإنما جاء السلب لهذه الصفات من قِبَلِ ومن تفسير الأشعرية أنفسهم لها، فما الداعي إذًا لأن يجعلونها صفات سلبية، ولأن يصل الأمر بالملوي إلى اعتبار من يجعلها ثبوتية، مرتكب لمعصية ومقترف لما ليس بصواب ولا يصح؟ وما المانع لأن يُعبر عما لم يرد منها في الشرع؛ بما ورد فيه؛ فنتمثل نهج الصحابة ومن تبعهم من سلف الأمة وأهل السنة؛ ونجريها على غرار ما جاء في قوله تعالى: {ليس كمثله شيء وهو السميع البصير} وهو في معنى (مخالفة الله للحوادث) الذي عرفها الملوي نفسه بقوله ٩١: أي لا يماثله شيء من الكائنات؛ لا في ذاته؛ ولا في صفاته؛ ولا في أفعاله؟"

ثم كيف نحصر معرفته تعالى على سبع صفات فقط؟، وأنها وحدها التي ثبتت – بزعم الأشعرية والملَوي واحد منهم – بالعقل؛ بيْنا ذاته سبحانه بالنسبة لنا غيب ولا يستدل عليها ولا على بقية صفاته إلا بالوحي غير المتناقض أصلًا مع العقل؟، وما الفرق – والحال كذلك – بين منهج الأشعرية ومنهج الفلاسفة ومن تأثروا بهم من الجهمية والمعتزلة الذين قالوا بأن معرفة الله لا تنال إلا بحجة العقل التي هي الأصل، وأن ما عداها – على حد قول القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة ص ٣٦ – "فرع على معرفة الله بتوحيده وعدله، فلو استدللنا بشيء منها – يقصد: من أدلة الشرع – على الله كنا مستدلين بفرع للشيء على أصله، وذلك لا يجوز"؟، كذا زعم!.

= وحسبنا في ردِّ كل هذا ما ذكره إمامِ المذهب أبي الحسن الأشعري نفسِه في (رسالته إلى أهل الثغر)، فقد قال – ضمن ما ساقه مما أجمع عليه السلف من الأصول وتحديدًا بـ(الإجماع العاشر) – ما نصه: "وأجمعوا على وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم».

وهذا هو القول الشامل في هذا الباب، وهو مذهب الصحابة وسلف الأمة وصالحِ خَلَفِها، فهم يصفون الله بكلِّ ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله من غير تحريف ولا تعطيل ومن غير تكييف ولا تمثيل، ويعلمون أن ما وُصِف الله به من ذلك هو حق ليس فيه لغز ولا أحاجي؛ بل معناه يُعرف من حيث يُعرف مقصود المتكلم بكلامه؛ لاسيما إذا كان المتكلم به – صلى الله عليه وسلم – أعلم الخلق بما يقول، وأفصح الخلق في بيان العلم والتعريف به والدلالة عليه والإرشاد إليه .

وهو سبحانه مع ذلك ليس كمثله شيء لا في نفسه المقدسة المذكورة بأسمائه وصفاته؛ ولا في أفعاله .. فكما نتيقن أن الله له ذات حقيقة: فكذلك له صفات حقيقة وأفعال حقيقة وهو ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله؛ وكل ما أوجب نقصًا أو حدوثًا فإن الله منزَّه عنه حقيقة؛ فإنه تعالى المستحق للكمال الذي لا غاية فوقه ويمتنع عليه الحدوث لامتناع العدم عليه.

يقول الحافظ ابن عبد البر – ت٤٦٣ – في التمهيد ٧/ ١٤٥ وبعد أن ذكر حديث النزول: "أهل السنة مجمعون على الإقرار بالصفات الواردة كلها في الكتاب والسنة، والإيمان بها وحملها على الحقيقة لا المجاز، ولم يكيفوا شيئا منها، وأما الجهمية والمعتزلة والخوارج فكلهم ينكرها ولا يحمل شيئًا منها على الحقيقة ويزعمون أن من أقرَّ بها مشبِّه، والحق فيما قاله القائلون بما نطق به كتابه الله وسنة رسوله وهم أئمة الجماعة".

فمذهب عموم أهل السنة – كما سبق أن أوضحنا – بين التعطيل والتمثيل، فهم لا يُمَثِّلون صفات الله بصفات خلقه كما لا يُمَثِّلون ذاته بذات خلقه، ولا ينفون عنه ما وصف به نفسه ووصفه به رسوله فيعطلوا أسماءه الحسنى وصفاته العليا ويحرفوا الكلم عن مواضعه ويلحدوا في أسماء الله وآياته .

وكل واحد من فريقي التعطيل والتمثيل – وقد تضمن مذهب الأشعرية القول بهما –: جامع بين التعطيل والتمثيل، ذلك أنهم مثَّلوا أولًا وعطَّلوا ثانيًا، ثم أداهم ذلك لأن يؤولوا ثالثًا، فجميعهم لم يفهموا من أسماء الله وصفاته إلا ما هو اللائق بالمخلوق؛ وهذا تشبيه وتمثيل منهم للمفهوم من أسمائه وصفاته بالمفهوم من أسماء خلقه وصفاتهم .. ثم شرعوا في نفي تلك المفهومات وتعطيل ما يستحقه هو سبحانه من الأسماء والصفات اللائقة به .

فإذا قال قائلهم: (لو كان الله فوق العرش للزم إما أن يكون أكبر من العرش أو أصغر أو مساويًا) أو قال: (إذا كان مستويًا على العرش فهو مماثل لاستواء الإنسان على السرير أو الفلك؛ إذ لا يُعلم الاستواء إلا هكذا)، فإنه لم يفهم من كون الله على العرش إلا ما يثبت لأي جسم كان على أي جسم كان؛ وهذا اللازم تابع لهذا المفهوم، أما استواءٌ يليق بجلال الله ويختص به فلا يلزمه شيء من اللوازم الباطلة التي يجب نفيها .

وإذا قال غلاتهم في نفي العلو والفوقية لله تعالى: "الله لا فوق ولا تحت، ولا داخل العالم ولا خارج العالم ولا متصلا بالعالم ولا منفصلًا عنه – وهو نفس ما فاه وتمشدق به وتوسع في شرحه بادي الرأي المدعو عبد الفتاح المَلَوي الذي يفخر الأزهر بنشر ترهاته – قيل له: "هذا النفي معناه كما هو ظاهر: أن الله غير موجود، وهذا هو التعطيل المطلق والجحد الأكبر، تعالى الله عما يقول الظالمون علوًّا كبيرًا"، وهو ما به كان رد بعض أهل العلم عليه بقوله: "يقال لمن وَصف الله بذلك: ميز لنا بين هذا الرب الذي تثبته، وبين المعدوم"، ولن يجيب.

= وحسبنا في رَدِّهِ أيضًا أنا إذا ما تتبعنا منهج الأشاعرة في الإقرار بسائر الصفات العشرين التي أثبتوها على حساب ما لم يثبتوه من صفات أفعاله اللازمة والمتعدية، لوجدنا العجب، فقولُ الأشاعرة عن معنى الصفة النفسية (الوجود) بأنها: "صفة ثبوتية يدل الوصف بها على نفس الذات دون معنى زائد عليها"، ووصفُهم الله بـ (الموجود) أو بـ (واجب الوجود)، تقرير لما لم يأت به الكتاب ولا السنة.

والصحابة ومن ورائهم عموم أهل السنة على أن هذه الاطلاقات وإن جاز الإخبار بها عن الله كونها معلومة من الدين بالضرورة، إلا أنه لا يجوز أن نسميه تعالى أو نصفه بها، وما من شك أن وصف الله بنحو (الغَنِي) و(القيوم) وهما وصفان يدلان على الأزلية والأبدية وأنه تعالى القائم بنفسه والقائم على كل نفس بما كسبت، أو بـ (الحي) الذي هو لازم كل الصفات أو أيًّا منها، أوفى وأكفى، وأتم وأكمل من وصف (الوجود) أو (واجب الوجود) الذي لم يصف به تعالى نفسه، والذي قرره الأشاعرة تبعًا للمعتزلة والفلاسفة، فقد ذكروهما في رد شبهة تعدد القدماء وفي تقرير إفراده تعالى بالربوبية والألوهية، على الرغم من أن هذا التقرير لمعنى (الوجود) و(واجب الوجود) الذي عنوا به نفس الذات، يعود على ما أثبتوه من صفات المعاني – التي نصوا على أنها زائدة عن الذات – بالإبطال، وينفي مئات النصوص الدالة على باقي صفاته تعالى، كون الصفات جميعها بدلالاتها المختلفة دالة على نفس الذات أيضًا وليست مباينة لها ولا منفصلة عنها.

كما أن وصفهم (الوجود) بأنه: (صفة نفسية) أمرٌ ذهني لا حقيقة له، وهذا كاف ببطلان أن يكون الله بهذه الهيئة الذهنية.. بل إن تفريق الأشاعرة بين وصف الله بـ (الصفة النفسية) و(صفات المعاني) الثبوتية أشد فسادًا من تفريق أهل المنطق بين الصفات الذاتية والصفات اللازمة للماهية، كون هذا التفريق كما ذكر ابن تيمية في درء التعارض ٢/ ٣٧٤: "لا حقيقة له".

كما أن إثبات الأشاعرة للصفات السلبية التي هي: (القِدم والبقاء والمخالفة للحوادث والقيام بالنفس والوحدانية) والتي أوضح الملوي ت١١٨١ ومن بعده اللقاني ت١٦٣١ تبعًا لمتأخري الأشاعرة، أنها لا تتضمن أمرا ثبوتيًا، وأنها إنما خُصّت بالذكر لأن ما عداها من نفي الولد والصحبة والمُعين وغير ذلك مما لا نهاية له؛ راجع إليها.. يَرِدُ عليه:

أنه فضلًا عن أنها مفضية بسلبيتها إلى نفي الصفات الخبرية والفعلية كونها غير سلبية وتتضمن أمورًا ثبوتية قائمة بالذات([1])، فإن مدلول صفات السلب عدمي وهو سبحانه لا يتمدح بالأمر العدمي، وإنما يتمدح بما هو ثابت له سواء أكان عن طريق الإثبات المفصل أو عن طريق النفي المجمل المتضمن كمال ضده.

كما أن تحت ما أدخلوه فيما أثبتوه من الصفات، أمورًا باطلة كإدخالهم تحت (مخالفة الحوادث): نفي علوه تعالى ومباينته لخلقه، وإدخالهم تحت (الوحدانية): نفي تأثير قدرة العبد في فعله، ونفي تأثير الأسباب في المسببات، وإدخالهم تحت نفي الجرم: نفي الصفات الخبرية من نحو: اليدين والوجه والعينين والقَدمين .. وغيرها من الصفات الذاتية.

يضاف لذلك أن توسعهم في هذا الباب جاء على غير طريقة أهل السنة السالفة الذكر؛ فقد أدخل المعطلة كلَّ ما يريدون نفيه من صفاته تعالى تحت ما أسموه بـ(مخالفة الحوادث)؛ فنفَوا كل ما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله عدا سبعة؛ بحجة أن إثبات ما عداها يستلزم التشبيه، فالأشاعرة حين نفوا عن الله استوائه على عرشه مثلًا لتوهمهم النقص في احتياج الله إلى العرش، خالفوا صريح ما أثبته سبحانه لنفسه في غير ما آية من كتابه، كما انتهكوا حرمة مئات الأخبار في السنة الصحيحة وآثار الصحابة والتابعين وقابلوا كل ذلك بالتحريف والتأويل والتعطيل.

= وعليه فإن اعتماد الملوي وعموم الأشعرية على نفي صفات الله الثابتة بناء على نفيهم التشبيه أو تحت مسمى (مخالفة الحوادث) باطل، لِمَا في مصطلح (نفي التشبيه) نفسه من الإجمال الذي يَلتبس فيه الحق بالباطل بالنسبة للأشاعرة، لأنهم اعتبروا أن ما نفوه من صفات الخالق التي يوصف بها المخلوق من باب التشبيه، وأدّاهم نفيهم هذا إلى نفي صفات كثيرة كـ(اليد والوجه والقَدَم) و(النزول والاستواء والمجيء) ونحوها من الصفات الخبرية والفعلية .. على الرغم – وهذا مما هو معلوم بالضرورة – من أن إثبات صفات الخالق مما يوصف به المخلوق؛ لا يلزم منه التشبيه؛ لأن إثبات صفة كل موصوف إنما هو مرتبط بما يليق به، فإذا وصفنا الخالق بأن له (يدين) فـ(يَده) تليق بكماله وأنها غير مخلوقة، وإذا وصفنا المخلوق بـ(اليد) فإنها تليق بعجزه ومخلوقيته، فلا وجه للمشابهة هنا بحال، وهذا هو منهج الكتاب والسنة.

ثم إن ما تمشدق به الملوي وأطال – تبعًا للأشعرية - النَّفس في الاستدلال عليه، من أنه يستحيل في حقه تعالى، ضد كل ما أثبتوه .. يرد عليه:

أن نفي صفة عن الله عز وجل لا بد أن يدل عليه الدليل من الكتاب والسنة كما هو الحال في الإثبات، والأشعرية بصفة عامة وسعوا من دائرة النفي على طريقة أهل الكلام الذين يسيرون على قاعدة عامة في الأسماء والصفات؛ وهي: (الإثبات المجمل والنفي المفصل)، على عكس ما انتهج القرآن في نحو قول الله تعالى: {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، {هل تعلم له سميا} [مريم: ٦٥]

كما يرد عليه: أن التفصيل في النفي قد يوقع النافي في نفي ما أثبته الله تعالى لنفسه، لأن النافي ينطلق في النفي من فهمه وإدراكه، وهذا ما وقع فيه الملوي ومن قبله اللقاني ومن حجل بقيدهما، فلفظ الحدوث سبق بيان أنهم نفوا به صفات الله الفعلية بناء على أن الحوادث لا تقوم به سبحانه، ومفهوم الحوادث عند عموم الأشعرية هي: تجدد فعل الله تعالى بأن يقدر أو يريد شيئًا في المستقبل، وهكذا في صفاته الفعلية مِن الكلام والسمع والبصر والحب والبغض وغيرها .. فانظر إلى حقيقة نفيهم بزعم مخالفة الحوادث، وكيف نفوا جميع ما أثبته الله ورسوله صلى الله عليه وسلم من صفات الله الفعلية([2]).

([1]) لاسيما وأن أسماء الله توقيفية، وكذا صفاته على ما ترجح والصفات السلبية ليست كذلك.

([2]) ينظر عقيدة الأشاعرة للرديعان ص٢٧٩

= ومن هنا كانت الطريقة السائدة في القرآن والسنة على خلاف ما عليه الأشاعرة، أعني: على النفي المجمل والإثبات المفصل.. وكانت طريقة الصحابة وأهل السنة مبتناة على: التوسع في صفات الإثبات دون صفات السلوب التي التوسع فيها من دأب الجهمية والمعتزلة.

وعن هذا النهج غير السوي يقول الحافظ الذهبي في كتابه العلو ص١٩٠: "سلب هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به وإلا فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف، إذ التعرض لذلك نوع من الكيف وهو مجهول، وكذلك نعوذ بالله أن نثبت استواءه بمماسّة أو تمكن، بلا توقيف ولا أثر، بل نعلم من حيث الجملة أنه فوق العرش كما ورد النص".. ومن قبله وبنحو ذلك يقول شيخ الإسلام في درء التعارض ٥/ ١٦٣: "أخبر الله في كتابه بإثبات مفصل ونفي مجمل، والمعطلة الجهمية متكلمهم ومتفلسفهم أخبروا بإثبات مجمل ونفي مفصل"إ.هـ.. هذا عن منهج الأشاعرة في الصفات السلبية على الإجمال.

&&&&&&&&&&

المبحث الثاني
إلزامات كلام الأشاعرة عن الصفات السلبية على التفصيل

أما على التفصيل، فما من شك في أن وصفهم الله بـ (القِدم) أو اشتقاقهم منه اسم (القديم) له سبحانه؛ ابتداع في الدين، يقول الراغب في (المفردات): "لم يَرد في شيء من القرآن والآثار الصحيحة: (القديم) في وصف الله، والمتكلمون يستعملونه ويصفونه به"، ويقول ابن أبي العز في شرحه للطحاوية ص٤٦: "أدخل المتكلمون في أسماء الله (القديم)، وليس هو من الأسماء الحسنى، فإن القديم في لغة العرب التي نزل بها القرآن: هو المتقدم على غيره، فيقال: (هذا قديم) للعتيق، و(هذا حديث) للجديد، ولم يستعملوا هذا الاسم إلا في (المتقدم على غيره) لا فيما (لا يسبقه عدم)".

ويقول – بعد أن ساق الأدلة على موافقة القرآن لما جاء في لغة العرب، ومن ثم عدم جواز أن يكون (القِدم) اسمًا أو وصفًا للخالق شرعًا، على خلاف ما جنح إليه الأشاعرة –: "وأما إدخال (القديم) في أسماء الله فهو مشهور عند أكثر أهل الكلام، وقد أنكر ذلك كثير من السلف والخلف منهم ابن حزم، ولا ريب أنه إذا كان مستعملًا في نفس التقدم، فإن ما تقدم على الحوادث كلها أحق بالتقدم من غيره، لكن أسماء الله هي: الأسماء الحسنى التي تدل على خصوص ما يُمدح به، والتقدم في اللغة، مطلق لا يختص بالتقدم على الحوادث كلها، فلا يكون من الأسماء الحسنى، وجاء الشرع باسمه: (الأول)، وهو أحسن لأنه يُشعر بأن ما بعده آيل إليه وتابع له، بخلاف (القديم)"([1]).

على أن ما قيل في انتقاد الأشاعرة لاستخدام وصف (القِدم) بحقه تعالى، يقال نظيره في كلامهم عن صفة (البقاء)، فإن نفي الأشاعرة للعدم المقابل للبقاء، أولى منه اسم ووصف (الآخِر) لِمَا جاء في نحو قوله تعالى في الإثبات: {هو الأول والآخِر} [الحديد: ٣].

وتفسيرهما، هو: ما جاء في حديث مسلم: (أنت الأول فليس قبلك شيء؛ وأنت الآخر فليس بعدك شيء)، قال ابن جرير في تفسيره: "(هو الأول) قبل كل شيء بغير حَدٍّ، و(الآخر) بعد كل شيء بغير نهاية، وإنما قيل ذلك كذلك، لأنه كان ولا شيء موجودًا سواه، وهو كائن بعد فناء الأشياء كلها، كما قال: {كل شيء هالك إلا وجهه} [القصص: ٨٨]"

كذا بما يعني أن في وصفي السنة والقرآن، وبالأخص ما جاء في الحديث السالف الذكر وفي نحو قوله تعالى في الإثبات: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٢٧] للدلالة على المراد منهما في حق الله تعالى، ما يغني عما اخترعته الأشاعرة من صفات لم يرد بها نص في كتاب ولا سنة وما تفوه بها أحد من القرون الثلاثة الخيّرة الفاضلة ومن تلاهم بإحسان، وأنه يجب أن يسعنا ما وسعهم، فقد "اتفقوا على أنه لا يجوز أن يُطلق عليه تعالى اسم أو صفة تُوهم نقصًا ولو ورد ذلك نصًّا"([2])، كما أنهم فهموا من قوله تعالى: {هو الأول والآخر} ما ذكرنا، وفهموا من آية الرحمن أنه "تعالى وحده الذي لا يموت والجن والإنس يموتون، وكذلك الملائكة وحملة العرش، وينفرد الواحد الأحد القهار بالديمومة والبقاء، فيكون – على حد قول ابن كثير في تفسير آية آل عمران/ ١٨٥ – آخِرَ؛ كما كان أولًا".

نبذ منهج الصحابة؛ وكلام الأشاعرة عن مخالفة الحوادث والقيام بالنفس؛ وما يكمن وراءهما من خطر على عقيدة توحيد الصفات:

---

(1) الذي أورد عليه أهل السنة – من غير أنه لا يدل على الأولية ولا الأزلية وليس بلفظ شرعي ولا لغوي – أمورًا أخرى، منها: نفيهم الصفات لأجله لاستلزامها بزعمهم حدوث صفات الأفعال، وتعدد القدماء.. ومنها: أن اعتبار أن (القديم) أخص أوصاف الله، ليس بلازم، ذلك أنه تعالى واحد بذاته وبصفاته، وأن الصفات من جملة الذات، فلا يكون في إثباتها تعدد.. ومنها أن لله تعالى الأسماء الحسنى لا الحسنة .. ينظر الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية ١/ ٣٨٣ .

(2) فتح الباري لابن حجر ١١/ ٢٢٦ .

كما أن تنزيه الأشاعرة عما لم يَرِد به نص من نحو تنزيههم الله عن (الحيز والجهة والجرمية والعرضية والجزئية) ولوازم ذلك تحت مسمى (مخالفته تعالى للحوادث) الذي دندن حوله الملوي كثيرًا، أيضًا كان ولا يزال مثار جدل، فكلامهم هذا حق أرادوا به باطل، ذلك أن تنزيههم هذا الذي اتَّبَعوا فيه الجهمية والمعتزلة؛ والمبتنى على الإفراط من صفات السلب بالمخالفة لما كان عليه منهج أهل السنة، أفضى بهم إلى نفي وإنكار صفاته الفعلية من نحو: (علوه) تعالى و(فوقيته) و(استوائه على عرشه) على الرغم من ثبوتها في عشرات – إن لم يكن مئات – الأحاديث وفي نحو قوله: {ثم استوى على العرش} [الرعد: ٢]، {وهو القاهر فوق عباده} [الأنعام: ١٨]، {أأمنتم من في السماء} [الملك: ١٦].. إلخ، وكذا إلى نفي صفاته الخبرية من نحو: (الوجه واليد والعين) إلى آخر ما تضافرت عليه نصوص الكتاب والسنة.

وهم بمخالفتهم الطريقة السائدة في القرآن والسنة ومنهج الصحابة وعموم السلف لتنزيهه تعالى، وباتباعهم المعتزلة والفلاسفة وأضرابهم من أهل البدع وانتهاج طريقتهم، سلبوه كل كمال؛ فقد طفقوا يقولون نُنزِّه اللهَ عن (الأعراض والأبعاض والحدود والجهات والحوادث)، فيسمع الغِرُّ المخدوع هذه الألفاظ فيتوهم منها أنهم ينزهون الله عما يُفهم من معانيها عند الإطلاق من معان التنقيص في حقه تعالى ومماثلته للحوادث وعدم قيامه بنفسه، فلا يَشك أنهم يمدحونه ويمجدونه ويعظمونه، ويكشف الناقد البصير ما تحت هذه الألفاظ فيرى تحتها الإلحاد وتكذيب الرسل وتعطيل الله عما يستحقه من صفات الكمال.

ولأجل كل ذا وجب "الكف عن إطلاق ذلك إذ لم يأت فيه نص، ولو فرض أن المعنى صحيحٌ؛ فليس لنا أن نتفوه بشيء لم يأذن به الله خوفًا من أن يدخل القلبَ شيءٌ من البدعة" على حد قول الذهبي في السِّيَر ٢٠/ ٨٦، كما وجب القول بأن "نفيَ صفة عن الله لابد أن يدل عليه الدليل من الكتاب أو السنة كما هو الحال في الإثبات وإلا فـ "سلب هذه الأشياء وإثباتها مداره على النقل، فلو ورد شيء بذلك نطقنا به وإلا فالسكوت والكف أشبه بشمائل السلف" على حد ما ذكر الذهبي في العلو ص١٩٠.

وأيضًا لابد من بيان صحة ما قاله الأشاعرة من أن صفات الخالق لا تماثل صفات المخلوقين، لأنه سبحانه {ليس كمثله شيء} [الشورى: ١١]، وهذا باتفاق أهل السنة والجماعة وكذلك الأشاعرة، لكن فيصل الافتراق بينهما في هذه المسألة، هو أن الأشاعرة جعلوا ما أثبته الله لنفسه من صفات – وهي من وجهٍ آخر يوصف بها المخلوق – سببًا في نفي الصفة عن الخالق بدعوى المماثلة، وصحيح ما يجب اعتقاده؛ من أن صفة الخالق هي على الوجه الذي يليق بجلاله وكماله، وصفة المخلوق على الوجه الذي يليق بنقصه وخلقه.

وأيضًا فإن التنصيص من قِبل الأشاعرة – والملوي واحد منهم – على أن (المستحيلات) على الله هي: (العرَض والجوهر والجِرْم والمكان)؛ تنصيصٌ باطل، لأنه تكليف بما لم يَرِد به الدليل، ولقد كانت عامة الصحابة تسأل النبي صلى الله عليه وسلم عما يجب عليهم من شرائع الدين؛ فلم يكلفهم بمعرفة ذلك أو يسمها لهم، كما لم يُؤثر عن سلف الأمة من الصحابة والتابعين أن أحدًا منهم نَقل أو أوجب نفيَ وصف الله بها، فكيف يجعل الأشاعرة معرفة هذه الصفات قسيمة لمعرفة الصفات الثابتة بالكتاب والسنة؟!؛ وهل عقول العامة تستوعب معاني هذه الألفاظ التي لا يعرفونها لا من آية ولا من حديث؟([1]).

ثم إن إطلاق ما نفاه الأشاعرة، يشتمل على معان باطلة ومعانٍ صحيحة، بل إن **لفظ (الحدوث) نفسه نفى الأشاعرة به صفات الله الفعلية** بناءً على أن الحوادث لا تقوم به، وكلمة **(الحوادث) لديهم، تعني: تجدد فعل الله بأن يُقدِّر أو يريد شيئًا في المستقبل**، وهذا – مع بدعية هذه الألفاظ – ثابت لله بالشرع والمشاهدة، وكذلك لفظ (الجِرم) نفوا به عن الله صفة (اليدين والوجه والعينين) وغيرها من الصفات

(1) ولطالما حذر أصحاب العقائد من تلك الألفاظ المحدثة، وبينوا: ما جرَّته على الأمة من ضلال وإضلال، وأن "التعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة" كذا في شرح الطحاوية ص٤٢ وينظر ١٥٩ .

الذاتية التي أثبتها لنفسه كونها لديهم مقتضية لذلك، بل يلزمهم من نفي (الجِرم) بمنظورهم أن يُنفى عن الله (الذات)، لأن الذات في المخلوق يشار إليها ولها تحيز وجِهَة، والله منزّه عن مشابهة المخلوق.

ولا يَرِدُ على هذا أن التحفظ على ما أحدثوه من ألفاظ يقتضي إقرار هذه الألفاظ، وإنما المقصد: أن هذه الألفاظ التي يَلتبس الحق فيها بالباطل يستفصل عن المراد منها، فإن وافقت باطلًا رُدَّت وإن تضمنت حقًا وباطلًا أثبت الحق وأُبطل الباطل، مع اعترافنا بأنها ألفاظ مبتدعة ومصطلحات محدثة ما أنزل الله بها من سلطان، بيد أن الأشاعرة لما ألزموا بها أهل السنة كان من المحتم والواجب على أهل السنة حماية عقيدة المسلمين من الوقوع في نفي ما أثبته الله لنفسه أو أثبته له رسوله من الصفات.

بل – وهذا هو الأدهى – إن الاعتماد على نفي صفات الله الثابتة بناء على نفيهم التشبيه؛ باطل – على ما مرّ بنا – لمَا في نفي التشبيه كذلك من الإجمال الذي يَلتبس فيه الحق بالباطل بالنسبة للأشاعرة، لأنهم اعتبروا ما نفوه من صفات الخالق التي يوصف بها المخلوق: أنه من باب التشبيه فنفوه عن الله، وأداهم نفيهم هذا إلى نفي صفات كثيرة كـ(اليد والوجه والقَدم) ونحوها من الصفات، ومن المعلوم والمتيقن أن **إثبات صفات الخالق مما يوصف به المخلوق لا يلزم منه التشبيه،** لأن إثبات صفة كل موصوف إنما هو مرتبط بما يليق به، فإذا وصفنا الخالق بأن له يدين فـ(يده) تليق بكماله وجلاله وأنها غير مخلوقة، وإذا وصفنا المخلوق بـ(اليد) فإنها تليق بعجزه ومخلوقيته، فلا وجه للمشابهة هنا بحال، وهذا هو منهج الكتاب والسنة"([1]).

وبمثل ما قيل بحق كلام الأشاعرة عن (مخالفة الحوادث) يقال نظيره في (قيامه تعالى بنفسه)، إذ لا دلالة لها عندهم سوى نفي صفة (المَحِل) الذي هو: الجهة والحيز، فيلزمهم من نفيه نفي علوه تعالى وأنه فوق عباده بائن منهم؛ إلى غير ذلك من صفات ذاته وأفعاله، وهو ما وقع منهم بالفعل.. وهذا يرد عليه:

أن لازم نفيهم لصفة (المحل)، استحالة أن تقوم به صفات المعاني التي يثبتونها، لأن الصفة لا تقوم بصفة أخرى.. أو نفي ذاته([2]) وأنه تعالى قد استغنى بنفسه عن ذات يقوم بها وذلك غاية التعطيل لوجود الباري، ناهيك عن تعطيل صفاته الذاتية التي في نفيها هي الأخرى نفي لوجود ذاته([3]).

وبهذا يتبين أن وصف الأشاعرة الله بـ (مخالفة الحوادث) و(القيام بالنفس) لا مدلول له سوى تعطيل الباري عما أثبته لنفسه وأثبته له رسوله، ولا مفر من كل ذلك سوى أن نصف الله بما وصف به نفسه ووصفه به رسوله، لا نتخطى الآية والحديث ولا نتعدى حدود الكتاب والسنة، وهذا واجب كل مسلم.

&&&&&&&&

---

(1) كذا أفاده د. حسان إبراهيم في كتابه (عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد) ص٢٧٨: ٢٨١، وينظر ص٨٢، ١٣٥، ١٣٩ وما بعدها

(2) كما في شرح الصاوي ص١٥٦ وعون المريد شرح جوهرة التوحيد ١/ ٣٠٩ .

([3]) ويقال مثله أيضًا في عد صفة الوحدانية صفة لله تعالى، ذلك أن الأشاعرة فسروها وقيدوها بنفي التركيب والكثرة والنظير والمماثلة، وذكروا في ذلك كلاما يحسبه الظمآن ماء فإذا ما جاءه وجده سمًا زعافًا لازمه تعطيل صفات ذاته، الأمر الذي دعا واستوجب على أهل السنة أن يقدموا الإيمان بالنصوص على إيراد هذه الشُّبه التي تعطلها، فيؤمنوا بما أثبته الله لنفسه وأثبته له رسوله ولا يلتفتوا إلى هذه الترهات التي هي من أوهام العقول وفلسفات الجهمية والمعتزلة، وحسبنا في الحكم عليها بأنها مجرد افتراضات وإلزامات:

= أن نفي الأشاعرة صفات ذاته تعالى بحجة التركيب، مستلزم نفي (ذاته) أيضًا، لأن (الذات) و(النفس) من لوازم المخلوقين وهي بالنسبة لهم مركبة، فوجب على قانونهم مخالفة الخالق للمخلوق بنفيها عن الخالق هي الأخرى.

= وأن دليلهم في (إثبات أن تكون صفاته تعالى أزلية لا تتجدد، ولا يفعلها الله متى شاء ولا يتكلم بما شاء إذا شاء، وأنه تعالى لا يغضب ولا يرضى لا كأحد من الورى، ولا يوصف بما وصف به نفسه من النزول والاستواء والإتيان كما يليق بجلاله).. وهو: نفي حلول الحوادث وأن التجدد لا يكون إلا في المحدثات .. يرد عليه: أن فعله تعالى في الأزل لا ينافي اتصافه بها في المستقبل، وقد سقنا قبلُ في تفصيل ذلك: كلام ابن أبي العز، وذكرنا أن هذا لازمه: (نفي صفات الله الاختيارية والمتعلقة بمشيئته) وهو غاية التعطيل لأفعاله، وقبل ذلك وبعده نقض لقوله: {فعال لما يريد} [البروج: ١٦].. فهذا، مع تفريقهم بين صفات الذات وصفات الفعل مع أن الكل ثابت بالعقل على نحو ما ثابت بالنقل، أظهر بطلان وعوَرَ كلامهم، ولا سبيل لدفع كلامهم المفضي إلى التعطيل سوى: الإيمان بالنصوص الواردة في الكتاب والسنة وعدم تحريفها، وبذا يَسْلم المؤمن من التعارض والتناقض والحيرة في هذا الباب وغيره.

المبحث الثالث
اتِّباعُ أبي الحسن الأشعري لنهج أهل السنة في إثباتهم المفصل ونفيهم المجمل، وتبرئته مما جنح إليه متأخري الأشعرية

وهنا يقرر أبو الحسن بطلان معتقد الأشعرية الآسن هذا والمسمى بـ(دليل الحدوث والأعراض) والذي لطالما عوَّلوا عليه كثيرًا ولا يزالون، فيقول في الإجماع الخامس من (رسالته إلى أهل الثغر): إنه "لا يجب إذا أثبتنا صفاته تعالى – على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع – أن تكون محدثة؛ لأنه لم يزل موصوفًا بها .. كما لا يجب أن تكون أعراضًا لأنه تعالى ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها، كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا، لمفارقته لنا»إ.هـ.

ولا أدل على بطلان دليلهم هذا المشئوم: من أن ما أثبتوه من صفات المعاني السبعة هي الأخرى أعراض ملازمة للجسمية، وعليه فيجب عليهم نفيها أيضًا وإلا لبطل أصل مذهبهم من الأساس .. ناهيك عن أن منهجهم هذا الباطل هو الذي مهَّد وأدى بهم لأن يخترعوا من الصفات ما لا دليل عليه، ولأن يتأولوا جميع صفاته تعالى الخبرية والفعلية المدلول عليها بنصوص الوحي عدا ما ذكرناه لهم، بل ولأن يقولوا باستحالة اتصاف الله بها وأن النصوص الدالة عليها من القرآن والسنة مجرد ظواهر غير قطعية الدلالة لمعارضتها الدلائل العقلية – التي هي بنظرهم دلائل قطعية يقينية – وأن الشرع لا يجوِّز أن يَرُدَّ ما يقرُّه العقل الذي هو بمثابة المزكِّي للشرع والمعدِّل له.

كذا بما يعني أيضًا نقض مذهبهم في التحسين الشرعي، وبما يعني كذلك: إهدار النصوص وانتهاك حرماتها، وتأويلها تأويلًا مخلًّا يحمل في طياته التحريف والتعطيل الناشئ عن التأويل، والتكذيب لما صرحت به الآيات والأحاديث من صفاته تعالى.

الأمر الذي دعا شيوخ وأئمة أهل السنة لأن يتصدُّوا لرد هذه الترهات والشبهات، فكان أن أبطل ابن القيم رحمه الله شبهة أن الأدلة النقلية تعارض الأدلة العقلية بما يزيد عن ثلاثين ومائتي وجهًا، ورد شبهة أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين من ثلاثة وسبعين وجهًا، وأن يصف هاتين الشبهتين بـ(الطاغوتية)، وهكذا فعل جميع أئمة أهل السنة من قبلُ ومن بعد – وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري نفسه في: (رسالته إلى أهل الثغر) – ولكن كلٌّ بطريقته .

٢-ثم إن ما تشبث به صاحب كتيب الضلال وناشروه؛ من: أمر تعلق صفات المعاني، يرد عليه: أنه حين تكلموا عن صفات المعاني من حيث تعلقاتها، وذكروا أن منها: ما يتعلق بالواجبات والجائزات والمستحيلات وهما صفتا (العلم) و(الكلام)، وأن تعلق الأُولى منهما تعلق انكشاف وتعلق الثانية تعلق دلالة، وأن منها: ما يتعلق بالممكنات فقط وهما صفتا (القدرة) و(الإرادة)، وأن تعلق القدرة بتلك الممكنات تعلق إيجاد وإعدام، وتعلق الإرادة بها تعلق تخصيص، أظهر عَوار كلامهم وتناقضه.

ذلك أنهم قصدوا بالتعلق: (بيان أن الصفة أمرٌ زائد على قيامها بذات الله وليست لازمة له)، فعند إيجاد الشيء أو إعدامه يتجدد متعلق القدرة، وعند تخصيص أيًّا منهما يتجدد متعلق الإرادة.. وهذا، الأصل في لازمه: أن يكون التعلق أمرا وجوديًا يتجدد في المستقبل بتجدد الممكنات، وأن فعل القدرة والإرادة يتجدد بتجدد كل ما هو ممكن كإيجاد الولد مثلًا وإعدامه، وبذا تَثبُت أفعاله تعالى الاختيارية، لكن الأشاعرة ينفون كل ذلك بحجة (حلول الحوادث)، إذ مؤدى كلامهم في إنكار الصفات الفعلية والاختيارية ونفيها أو تعطيلها:

أن حدوث المحدثات دليل على قيام الصفات والأفعال بها، وأن كل ما قامت به فهو حادث، فأضحى التعلق لديهم بهذا عدميًّا لا حقيقة له، وقد ذكر ذلك الرازي ونص عليه السعد في (شرح المقاصد) ١/ ٢٣٤، فبيَّنا أن التعلق نِسَبٌ إضافية بين الصفة والمتعلق لا حقيقة لها في الخارج، وهذا لازمه: عدم قيام

فعل في ذات الله يتعلق به إيجاد متعلق الصفة، وتعطيل الباري – من ثم – عن كل أفعاله الاختيارية، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا.

وأيًّا ما كان فإن مصطلحات (الواجبات والممكنات والمستحيلات)؛ مصطلحات ابتدعها الفلاسفة المنتسبون للإسلام كابن سينا، فالممكن عند ابن سينا: (هو الذي ليس بممتنع أن يكون أو لا يكون، أو الذي ليس بواجب أن يكون وأن لا يكون)، وعرفه الرازي في المطالب العالية ١/ ٧٢: ٨١ بأنه: (الذي يقبل الوجود ويقبل العدم)، لكن المتكلمين وافقوا الفلاسفة في أن ممكن الوجود في شيء يكون واجب الوجود، وقد أبطل هذا ابن تيمية تبعًا للرازي، إذ الممكن هو: (الذي يقبل الوجود والعدم ولا يوجد إلا بموجد يوجده) .. وكان أولى من تدريس هذه الأمور المعمّاة والمتناقضة؛ ومثلها مصطلحات: (الجوهر والعرض والماهية والتنجيزي الحادث والقديم والصلوحي الحادث والقديم) – وهي مصطلحات يعجز من يدرسونها من الشيوخ عن استيعابها، فضلًا عن طالب علم يحتاج إلى من يُبَسِّط له عقيدة المسلمين ليعقد قلبه عليها ولِتتكوَّن منه شخصية تحافظ على ثوابت الدين ومبادئه – أقول:

كان أولى من كل هذا، أن تدرَّس عقائد أئمة أهل السنة من نحو: (الإبانة) و(مقالات الإسلاميين) و(رسالة أهل الثغر) لأبي الحسن الأشعري ت٣٢٤، وعقائد الأئمة الأربعة وغيرهم من أئمة سلف الأمة من التابعين وتابعيهم، ومن تبعهم بإحسان كالطبري إمام المفسرين ت٣١٠ في (التبصرة)، والآجري ت٣٦٠ في (الشريعة)، واللالكائي ت٤١٨ (شرح أصول السنة)، والإمام الجويني ت٤٣٨ في (النصيحة)، وابن عبد البر صاحب (التمهيد) ت٤٦٣، والأصبهاني ت٥٣٥ في (الحُجّة في بيان المحجة)، وابن قدامة ت٦٢٠ في (لمعة الاعتقاد)، والحافظ الذهبي ٧٤٨ في (العلو).

وكلها عقائد صافية سهلة وميسرة، وهي أولى من خلطها بالفلسفة التي أذهبت مهابتها من القلوب، بل إن تدريس ما ذكرناه على سبيل المثال من هذه الكتب؛ أضحى أمرًا متعينًا وحتميًّا ومن الضرورة بمكان، إن كان الأزهر يريد لنفسه ولأبنائه طريق الرشاد والصلاح الإصلاح.

&&&&&&&&&

الفصل الثالث
الأزهر بين الوسطية الحقة ووسطيته المُدّعاة

المبحث الأول
الأزهر بتبنيه علم الكلام القائم على فلسفة اليونان وخلطها بأمور الاعتقاد .. وبنبذه مذهب إمامه أبي الحسن الأشعري .. وبتقديمه العقل على الشرع .. يحرف عقائد المسلمين ويخرج عن الوسطية الحقة

المبحث الثاني
ويهدمُ تراث من يدَّعي شرف الانتساب إليه وهو أبو الحسن الأشعري، ويدَلِّسُ على الأمة أنه على مذهبه

المبحث الثالث
ادعاء عموم الأشعرية تقديم النقل على العقل والزعم بتعارضهما

المبحث الأول
الأزهر بتبنيه علم الكلام القائم على فلسفة اليونان وخلطها بأمور الاعتقاد .. وبنبذه مذهب إمامه أبي الحسن .. وبتقديمه العقل على الشرع .. يحرف عقائد المسلمين ويخرج عن الوسطية الحقة

عُلِم مما سبق؛ أن (علم الكلام) واحد من محدثات الأمور فهو محرَّمٌ ومردود على أصحابه، لأنه ليس على ما جاء به الشرع الحنيف ولا أمر به الشارع الحكيم ولا سنه خاتم النبيين ورحمة الله للعالمين، بل كان مخالفًا لكل ذلك، ومن ثم لم يكن من معهود السلف من الصحابة ولا من تبعهم من القرون الخيرة الفاضلة.

وفي ذلك يقول الحافظ ابن حجر ت٨٥٢ في الفتح ١٣/ ٢٦٧، ٣١٥ إبان شرحه لأحاديث اجتناب البدع والتحذير من محدثات الأمور ما نصه: "وقد توسع من تأخر عن القرون الثلاثة الفاضلة؛ في غالب الأمور التي أنكرها أئمة التابعين وأتباعهم، ولم يقتنعوا بذلك حتى مزجوا مسائل الديانة بكلام اليونان، وجعلوا كلام الفلاسفة أصلًا يردُّون إليه ما خالفه من الآثار بالتأويل ولو كان مُسْتَكْرَهًا، ثم لم يكتفوا بذلك حتى زعموا أن الذي رتبوه هو أشرف العلوم وأولاها بالتحصيل، وأن من لم يستعمل ما اصطلحوا عليه فهو عاميٌّ جاهل"، وختم بقوله: "فالسعيد من تمسك بما كان عليه السلف، واجتنب ما أحدثه الخلف" .

وإنما يكمن "وجه التحذير من الضلال واجتناب البدع ومحدثات الأمور في الدين والنهي عن مخالفة سبيل المؤمنين؛ في: أن الذي يُحدِثُ البدعة – حتى ولو بحجة التنزيه – قد يتهاون بها لخفة أمرها في أول الأمر، ولا يَشعر بما يترتب عليها من المفسدة؛ وهو: أن يلحقه إثم مَن عَمِلَ بها من بعده، ولو لم يكن هو عَمِلَ بها"إ.هـ.

وبما سبق يُتأكد أن علم الكلام علمٌ منبوذ يأثم ناشره، لاشتماله على مصطلحات بدعية من نحو: (الجوهر والعرض والجسم والحيز .. إلخ) ولاشتماله كذلك على أمور مجانبة للصواب ومنافية للدين، حتى جعله البعض – وهو الإمام الشافعي رحمه الله – من وساوس الشياطين، وأنشد بحقه يقول:

كل العلوم سوى القرآن مَشْغَلةٌ * إلا الحديث وإلا الفقه في الدين
العلم ما كان فيه (قال:) (حدثنا) * وما سوى ذاك وسواس الشياطين

ولا ننسى أنه القائل أيضًا بحق متعاطيه: (حكمي في أهل الكلام أن يضربوا بالجريد والنعال وأن يُطاف بهم في العشائر؛ ينادى عليهم هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام) .

على أن سلف الأمة "لم يَكْرهوا التكلم بـ(الجوهر والجسم والعرض) ونحو ذلك، لمجرد كونه اصطلاحات جديدة دالة على معان صحيحة كالاصطلاح على ألفاظ العلوم الصحيحة، ولا كرهوا أيضًا الدلالة على الحق والمحاجة لأهل الباطل، بل كرهوه لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ومن ذلك مخالفتها الكتاب والسنة، ولهذا لا تجد عند أهلها من اليقين والمعرفة ما عند عوام المؤمنين، فضلا عن علمائهم.. ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل؛ كَثُر المراء والجدال، وانتَشرَ القيل والقال، وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال" .. "ولقد أحسن القائل:

أيهـــا المُغْتـدِي ليطلبَ علمـًا * كلُّ عـــلمٍ عبدٌ لعـــلم الرسول
تطلب الفرع كي تصححَ أصلا * كيف أغفلت علم أصل الأصول

ونبينا صلى الله عليه وسلم أوتي فواتح الكلم وخواتمه وجوامعه، فبُعث بالعلوم الكلية والعلوم الأولية والأخروية على أتم الوجوه، ولكن كلما ابتدع شخص بدعة اتسعوا في جوابها، فلذلك صار كلام المتأخرين كثيرًا، قليلَ البركة، بخلاف كلام المتقدمين، فإنه قليلٌ، كثيرُ البركة"([1]).

([1]) شرح الطحاوية ص١٣

#مخالفة متكلمة الأشعرية ومتأخريهم لما عليه فقهاء المذاهب وجميع أئمة أهل السنة بلا استثناء:

على أن ما كان عليه نبي الهدى وسلف الأمة من التحذير من المحدثات، هو عينه ما خلص إليه أئمة المذاهب الأربعة .. قال الإمام اللالكائي في (شرح أصول السنة): "روى نوح الجامع قال: قلت **لأبي حنيفة** رحمه الله ما تقول فيما أحدث الناس من كلام في الأعراض والأجسام؟، فقال: (مقالات الفلاسفة، عليك بالأثر وطريقة السلف، وإياك وكلّ محدثة، فإنها بدعة)، وفي الجزء الثالث من (أخبارِ القضاة) لوكيع بن خلف في ترجمة القاضي **أبي يوسف يعقوبَ** بنِ إبراهيمَ الأنصاريُّ صاحبِ أبي حنيفة ما نصه: قال أبُو يوسف: (العلم بالكلام جهل، ومن طلب العلم به تزندقَ) .

ويقول ابن خويز منداد من **المالكية**: (أهل الأهواء عند مالك وسائر أصحابنا؛ هم: أهل الكلام، فكل متكلم فهو من أهل الأهواء والبدع؛ أشعريًا كان أو غير أشعري، ولا تقبل له شهادة في الإسلام أبدًا، ويُهجر ويُؤدب على بدعته فإن تمادى عليها استتيب منها)"([1]).

وكان الحافظ الذهبي قد ذكر بكتابه (العلو) في ترجمة **الإمام الشافعي** – رحمه الله – جملة نصوص تدل بوضوح على موقفه من علم الكلام؛ فمن ذلك من غير ما سبق؛ قوله: (لو علم الناس ما في الكلام من الأهواء لفروا منه كما يفرون من الأسد)، وقوله: (ما ارتدى أحد بالكلام فأفلح)، وقوله: (والله لأن يفتي العالم فيقال: أخطأ العالم، خيرٌ له من أن يتكلم فيقال: زنديق! وما شيء أبغض إليَّ من الكلام وأهله)، وقوله: (يا ربيع أقبل مني ثلاثا: لا تخوضن في أصحاب رسول الله فإن خصمك النبي غدًا، ولا تشتغل بالكلام فإني قد اطلعت من أهل الكلام على أمر عظيم..)، وقوله: (حكمي في أهل الكلام حكم عمر في صَبِيغ) وكان قد جلده، وقوله: (مذهبي في أهل الكلام: تقنيع رؤوسهم بالسياط وتشريدهم في البلاد)، وهذا كله وكما قال الذهبي: (متواتر عن الإمام)، وقوله: (لو أن رجلا أوصَى بكتبه من العلم؛ لآخر وكان فيها كتب الكلام، لم تدخل في الوصية لأنه ليس من العلم)، وقوله: (ما ناظرت أحدًا في الكلام إلا مرة؛ وأنا أستغفر الله من ذلك).

وموقف **الإمام أحمد بن حنبل** من علم الكلام موقف قاس، فقد كان ينهى النّاس عن الكلام، وكَتَبَ إلى رجل سألُه عن مناظرة أهل الكلام: (أحسنَ الله عاقبتَكَ، الذي كنا نسمع وأدركنا عليه من أدركنا، أنّهم كانوا يكرهون الكلام – أي: علمه – والجلوس مع أهل الزّيغ، وإنّما الأمر؛ في: التّسليم والانتهاء إلى ما في كتاب الله؛ لا يَعْدون ذلك"، هكذا كان أحمد؛ يرفض التفكير في العقيدة بالتّفلسف فيها.

ويُنسب إليه أنّه قال: (تجنبوا أهل الجدال والكلام، وعليكم بالسّنن وما كان عليه أهل العلم قبلكم، فإنّهم كانوا يكرهون الكلام والخوض من أهل البدع)، وكان يقول: (لا يفلح صاحب الكلام أبدًا) و(علماء الكلام زنادقة) و(لا يُرى أحد نَظَر في الكلام إلاّ وفي قلبه دغل).

يقول ابن حجر في الفتح ١٣/ ٢٦٧: "وكلامهم في ذم أهل الكلام مشهور، وسببه أنهم تكلموا فيما سكت عنه النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه، وثبت عن مالك أنه لم يكن في عهد النبي وأبي بكر وعمر شيء من الأهواء" .. وحتى لا يُظن أن الإنكار على علم الكلام وأهله قاصر على الأئمة الأربعة، فقد ساق ابن عبد البر إجماع أهل السنة وسلف الأمة على كراهة ذلك والإنكار عليه، يقول رحمه الله في جامع بيان العلم ص٣٦٨:

"أجمع أهل الفقه والآثار من جميع الأمصار على أن أهل الكلام أهل بدع وزيغ، ولا يُعَدُّون عند الجميع في جميع الأمصار في طبقات العلماء، وإنما العلماء: أهل الأثر والتفقه فيه، ويتفاضلون فيه بالإتقان والميز والفهم"إ.هـ.

([1]) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص٣٦٩.

ولا غرو ففي حديث النبي صلى الله عليه وسلم عمن يُحدث في الإسلام بدعة: (..ومن سن في الإسلام سنة سيئة كان عليه وزرها ووزر من عمل بها من غير أن يُنقص من أوزارهم شيئًا)، وفي آي التنزيل: {ليحملوا أوزارهم كاملة يوم القيامة ومن أوزار الذين يضلونهم بغير علم ألا ساء ما يزرون} [النحل: ٢٥]، يقول ابن حجر: أي: يحملون "ذنوب أنفسهم وذنوب من أطاعهم، ولا يُخفف ذلك عمن أطاعهم شيئًا".

وما فاه به فقهاء المذاهب فاه به جمع غفير من أئمة أهل السنة لا يكاد يُحصى، ونكتفي منه بما ذكره الملا علي بن سلطان محمد القاري الحنفي ت (١٠١٤) في شرح الفقه الأكبر ص٩٦، قال: "إن صرف القرآن عن ظاهره وحقيقته بغير موجب؛ حرام" .. وبما ذكره العلامة أبو الفضل شهاب الدين **محمود الآلوسي** ت{١٢٠٧} في كتابه (غرائب الاغتراب) ص ٣٨٤، فقد قال ما نصه: "يشهد لحقيَّةِ مذهب السلف – وهو: إجراء نصوص الصفات على ظواهرها مع اعتقاد التنزيه وان ليس كمثله شيء –: إجماع القرون الثلاثة الذين شهد بخيرتهم خير البشر صلى الله عليه وسلم .. فيقال في نحو الاستواء: (المراد: ظاهره مع نفي لوازمه الدالة على الجسمية)، ويَرجع ذلك إلى أن ما بسببه نفى المعطلة الاستواء لما يستلزمه، يقال فيه: إنها لوازم لاستواء الخلق لا لاستواء الخالق أيضًا، وهو نظير قول الأشاعرة والماتريدية في رؤية الله تعالى في الآخرة، فإنها تكون مع نفي لوازمها من الجسمية ونحوها مما هو من لوازم الرؤية في الشاهد"إ.هـ بتصرف.

وللإمام الشوكاني ت١٢٥٥ رسالة أسماها: (التحف في مذاهب السلف)، وقد جعلها في الرد على من سأله عن (ما يقول فقهاء الدين في آيات الصفات وأخبارها اللاتي نطق بها الكتب وأفصحت عنها السنة)، فكان مما أجاب به ص١٨، قوله – لله دره –: "إن المذهب الحق في الصفات، هو: إمرارها على ظاهرها من غير تأويل ولا تحريف ولا تكلف ولا تعسف ولا تشبيه ولا تعطيل، وأن ذلك هو مذهب السلف الصالح من الصحابة والتابعين وتابعيهم"، وقوله قبلُ:

"إن الحق الذي لا شك فيه ولا شبهة، هو ما كان عليه خير القرون ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم، وقد كانوا –رحمهم الله وأرشدنا إلى الاقتداء بهم والاهتداء بهديهم– يُمِرُّون أدلة الصفات على ظاهرها؛ لا يتكلفون علم ما لا يعلمون ولا يتأولون، وهذا هو المعلوم من أقوالهم وأفعالهم والمُتقرَّر من مذاهبهم، لا يَشك فيه شاك ولا يُنكره منكر ولا يُجادل فيه مجادل، **وإن نزغ بينهم نازغ أو نجم في عصرهم ناجم، أوضحوا للناس أمره وبينوا لهم أنه على ضلالة، وصرحوا بذلك في المجامع والمحافل، وحذروا الناس من بدعته"**، وهكذا ينبغي أن يكون عليه كل جادٍّ سالكٍ طريق الحق والهُدى والرشاد، ليس في هذا الباب فحسب؛ بل في كل ما يَعِن له من قضايا وأحداث.

على أن جميع ما ذكرنا يُعدُّ قليلًا من كثير مما فاه به أئمتنا، وإلا فكتبهم وعباراتهم في التحذير من علم الكلام ومن ترسيخ توحيد الصفات في النفوس على الوجه الصحيح بإثباتها جميعًا بلا تأويل ولا تفويض في معانيها ودون ما تفرقة فيما بينها.. وفي التمسك بظواهر النصوص والتحذير من مخالفتها، كونها – دون العقل – هي مصدر التلقي.. أكثر من أن تحصى .. فما بال الأزهر يعرض عن كل هذا ويوقع نفسه فيما حرمه الله بإجماع أهل العلم؟، وما باله يبحث في قمامات أهل البدع ويلم شعث حثالات أهل الباطل من كل حدب وصوب ليفرضه فرضًا على أمة الإسلام من العرب والعجم؟.

&&&&&&&&

المبحث الثاني
ويهدمُ تراث من يدَّعي شرف الانتساب إليه وهو أبو الحسن الأشعري، ويدَلِّسُ على الأمة أنه على مذهبه

وعلى إثر الحديث عن جريرة الأزهر في تبني عقيدة من قال الإمام الشافعي بحقهم: (حكمي في أهل الكلام: أن يُضربوا بالجريد والنعال، ويطاف بهم في العشائر ويُنادى عليهم: هذا جزاء من ترك الكتاب والسنة وأقبل على الكلام)، يأتي الكلام عن جريمة: نبذه وتركه عن عمد وسبق إصرار وترصد؛ لمعتقد أبي الحسن الأشعري، وهو من يدعي الأزهر لنفسه شرف الانتساب إليه

ونقول بادئ ذي بِدء: إن من لم يعرف تراجع أبي الحسن إلى مذهب السلف – بعد أن ظل قرابة أربعين سنة على مذهب المعتزلة؛ ثم قرابة ثلاث سنوات متأثرًا فيها بما كان عليه (عبد الله بن كُلّاب) من تأويلٍ للصفات – ولم يقف على استنكاره الشديد على تأويلات كلٍّ؛ وهو ما عرض له جميع من ترجم له، فجهله مركب، يجهل ويجهل أنه يجهل .

ولا أدل على صدق ما نقول من قول أبي الحسن في كتابه: (مقالات الإسلاميين) ص٢٩٧ فيما ختم به كلامه عن معتقد أهل السنة وأصحاب الحديث: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، **وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب**» .. وكان مما قالوه وذهبوا إليه وكانوا فيه قدوة لأبي الحسن الأشعري: ما ساقه في (المقالات) ص٢١١، ٢١٧ من قولهم: «ليس سبحانه بجسم ولا يشبه الأشياء».. وقولهم: «لسنا نقول في ذلك – يعني في اليدين والقدمين والوجه والعينين – إلا ما قاله الله عز وجل، أو جاءت به الرواية عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فنقول: (وجه بلا كيف، ويدان وعينان بلا كيف)».

#ومن شأن المخالفين للمعتقد الصحيح لأبي الحسن الأشعري الذي ختم به حياته، أن ينكروا ويشككوا في كلامه الذي رجع إليه، وأن يشككوا كذلك في كتبه التي يأتي على رأسها كتاب (الإبانة) الذي سجل فيه تراجعه لمعتقد أهل السنة والجماعة وأوضح فيه ما استقر عليه أمره وكان يعتنقه مؤخرًا، لأنهم لو سلّموا بهذا لكان في تسليمهم به اعترافٌ بمخالفتهم مذهب أهل السنة، ونقضٌ لتأويلاتهم الباطلة ولمذاهبهم ومناهجهم المنحرفة في: (الإثبات المجمل والنفي المفصل وذكر السلوب) التي اتبعوا فيها فرق الضلال، وأدت بهم إلى نفس تأويلاتهم للصفات الخبرية والفعلية، وها نحن نأتي بنصوص كلامه كما هي في سائر كتبه ليحيا بعدُ من حيَّ عن بينة ويهلِك من هلك عن بيِّنة .

= الأشعري في كلّ كتبه يسوق الأدلة وإجماع أهل السنة على إثبات جميع الصفات دون تجسيم، ويرد عادية الأشاعرة القائلين بقول المعتزلة ومتأخري الأشاعرة:

#وكان الأشعري قد ذكر في (المقالات) مقولات فرق (الخوارج والروافض والجهمية) ومن تأثر بهم من الكُلّابية ومتأخري الأشعرية .. ثم أعقب ذلك وتحديدًا في ص٢٩٠ وما بعدها بذكر ما عليه أهل السنة فذكر – تحت عنوان: (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة) وقد نقله عنه الذهبي في (العلو) ص١٥٩ وغيره – أن:

«جملة ما عليه أهل الحديث والسنة، الإقرار بالله وملائكته وكتبه ورسله وبما جاء عن الله وما رواه الثقات عن رسول الله، لا يردّون من ذلك شيئًا.. وأن الله على عرشه كما قال: {الرحمن على العرش استوى} [طه: ٥]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: {خلقت بيدي} [ص: ٧٥]، وكما قال: {بل يداه مبسوطتان} [المائدة: ٦٤]، وأن له عينين بلا كيف كما قال: {تجري بأعيننا} [القمر: ١٤]، وأن له وجهًا كما قال: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٢٧] .. ويصدّقون بالأحاديث التي جاءت عن رسول الله: (إن الله ينزل إلى السماء الدنيا فيقول: هل من مستغفر) كما جاء في الحديث، ويأخذون بالكتاب والسنة كما قال تعالى: {فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول} [النساء: ٥٩].

ويرون اتِّباعَ من سلف من أئمة الدين، وأن لا يبتدعوا في دينهم ما لم يأذن به الله.. ويقرُّون أن الله يجئ يوم القيامة كما قال: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من خلقه كيف شاء كما قال: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦]».

هذا هو نصُّ كلامه .. إلى أن قال: «فهذا جملة ما يأمرون به ويستعملونه ويرونه، وبكل ما ذكرنا من قولهم نقول، وإليه نذهب»، كذا دون ما تفريط ولا إفراط، أو توسع في صفات السلب المفضية إلى الخوض في الكيف ووصف المعدوم كما فعل المَلَوِي المتمشدق وعلى ما هي عادة الأشعرية تبعًا للمعتزلة والجهمية الذين سبق أن حكا الأشعري مقولتهم في ذلك بنفس المصدر، وقد تأثر بهم الأشعرية تاركين مذهب إمامهم وراءهم ظهريًّا.

= وفي كتابه (رسالة إلى أهل الثغر) وتحت عنوان: (باب ذكر ما أجمع عليه السلف من الأصول التي نبَّهوا بالأدلة عليها وأُمروا في وقت النبي بها)، أعلن الإمام أبو الحسن الأشعري موافقته على ما جميع ما أجمعوا عليه، وكان مما وافقهم عليه: الإجماع «على وصف الله بجميع ما وصف به نفسه ووصفه به نبيه من غير اعتراض فيه ولا تكييف له، وأن الإيمان به واجب وترك التكييف له لازم» .
كما أبطل دليل الأشعرية المسمى بـ(دليل الحدوث والأعراض) والذي لطالما عوَّلوا عليه كثيرًا ولا يزالون، واقتلعه من جذوره وراح يقول في (الإجماع الخامس) من (رسالته إلى أهل الثغر): إنه "لا يجب إذا أثبتنا صفاته تعالى – على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع – أن تكون محدثة؛ لأنه لم يزل موصوفًا بها .. كما لا يجب أن تكون أعراضًا لأنه تعالى ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام ويدل بأعراضها فيها وتعاقبها عليها على حدثها، كما لا يجب أن تكون نفس الباري جسمًا أو جوهرًا أو محدودًا أو غير ذلك مما لا يجوز عليه من صفاتنا، لمفارقته لنا»إ.هـ.

= ومن غير دليل الفطرة الذي ساقه أبو الحسن؛ والقاضي برفع الداعي يديه إلى السماء إشارة إلى: (إثبات علوه تعالى وفوقيته واستوائه على عرشه) الذي ينكره الأشعرية وينفونه ويحرفون فيه الكلم عن مواضعه، راح – رحمه الله – يقيم المزيد من الأدلة النقلية والعقلية على ما سلمت به الفطرة السليمة ويسمِّي مخالفيه في ذلك "أهل الزيغ والضلال"، قائلًا في كتابه (الإبانة) ص١٤٧ من تحقيقنا ما نصه:
«ومما يؤكد أن الله مستوٍ على عرشه دون الأشياء كلها: ما نقله أهل الرواية فيما صح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في قوله: (ينزل ربنا كل ليلة إلى السماء الدنيا فيقول: هل من سائل فأعطيه؟ هل من مستغفر فأغفر له؟ حتى يطلع الفجر)، وقوله: (إذا بقي ثلث الليل، ينزل الله تبارك وتعالى فيقول: من ذا الذي يدعوني فأستجيب له؟ من ذا الذي يستكشف الضر فأكشف عنه؟ من ذا الذي يسترزقني فأرزقه؟ حتى ينبلج الفجر).. نزولًا يليق بذاته من غير حركة وانتقال.
دليل آخر: هو قوله تعالى: {يخافون ربهم من فوقهم} [النحل: ٥٠]، وقوله: {تعرج الملائكة والروح إليه} [المعارج: ٤]، وقوله: {ثم استوى إلى السماء وهي دخان} [فصلت: ١١]، وقوله: {ثم استوى على العرش} [الأعراف: ٥٤، يونس:٣، الرعد:٢، الفرقان:٥٩، السجدة:٤، الحديد:٤]، فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستو على عرشه استواء منزهًا عن الحلول والاتحاد.
دليل آخر: هو قوله تعالى لعيسى ابن مريم عليه السلام: {إني متوفيك ورافعك إليَّ} [آل عمران: ٥٥]، وقال: {وما قتلوه يقينًا. بل رفعه الله إليه} [النساء: ١٥٧، ١٥٨]، وقد أجمعت الأمة على أن الله سبحانه رفع عيسى عليه السلام إلى السماء، ولدى دعاء أهل الإسلام جميعًا إذا هم رغبوا إلى الله تعالى في الأمر النازل بهم، يرفعون أيديهم إلى السماء، ومن حَلفِهم جميعا: (لا والذي احتجب بسبع سموات)، وقد روت العلماء قصة المرأة التي أراد معاوية بن الحكم أن يعتقها في كفارة، فقال لها النبي صلى الله عليه وسلم: (أين الله؟)، قالت: في السماء، قال: (فمن أنا)؟ قالت: أنت رسول الله فقال: (اعتقها فإنها مؤمنة)»
ومن اللافت للنظر ما نلحظه على الأشعري وهو ينصب الأدلة ويَنسِب ما ذكره أصحاب الحديث وأهل السنة لنفسه صراحة على اعتبار أنه واحدٌ منهم، وذلك قوله ص٧١ بنفس المصدر: «جملة قولنا: أنا نقر بالله وملائكته وكتبه ورسله، وأن الله تعالى استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسَّة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش بل العرش وحملته محمولون بلطف قدرته

ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش، وأن له سبحانه وجهًا بلا كيف كما قال: {ويبقى وجه ربك ذو الجلال والإكرام} [الرحمن: ٢٧]، وأن له يدين بلا كيف كما قال: {خلقت بيدي} [ص: ٧٥]، وكما قال: {بل يداه مبسوطتان} [المائدة: ٦٤]، وأن له سبحانه عينين بلا كيف كما قال: {تجري بأعيننا} [القمر: ١٤]».

وكان مما قاله: «ونصدق بجميع الروايات التي يثبتها أهلُ النقل من النزول إلى سماء الدنيا، وأن الربَّ يقول: (هل من سائل، هل من مستغفر) وسائر ما نقلوه وأثبتوه، خلافًا لما قاله أهل الزيغ والتضليل، ونقول: إنه عز جل يجئ يوم القيامة كما قال: {وجاء ربك والملك صَفا صفًا} [الفجر: ٢٢]، وأن الله يقرب من عباده كيف يشاء بلا كيف كما قال: {ونحن أقرب إليه من حبل الوريد} [ق: ١٦]».

وكلامًا في تأكيد ما سبق مدعومًا بأدلة النقل والعقل، ساقه الأشعري في أول كتابه (الإبانة عن أصول الديانة) ص٦٩ بتحقيقنا، يقول فيه– بعد أن أنكر أقوال فرق الضلال –: «فإن قال لنا قائل: (قد أنكرتم قول المعتزلة والقدرية والجهمية والحرورية والرافضة والمرجئة، فعرِّفونا قولكم الذي به تقولون، وديانتكم التي بها تدينون)، قيل له: (قولنا الذي نقول به، وديانتنا التي ندين به: التمسك بكتاب الله ربِّنا وبسنة نبينا وما روي عن السادة الصحابة والتابعين وأئمة الحديث، ونحن بذلك معتصمون وبما كان يقول به أبو عبد الله أحمد بن حنبل قائلون، ولمن خالف قوله مجانبون.. وأن الله استوى على العرش على الوجه الذي قاله وبالمعنى الذي أراده، استواء منزهًا عن المماسة والاستقرار والتمكن والحلول والانتقال، لا يحمله العرش، بل العرش وحَمَلته محمولون بلطف قدرته ومقهورون في قبضته، وهو فوق العرش وفوق كل شيء إلى تخوم الثرى، فوقية لا تزيده قربًا إلى العرش والسماء، بل هو رفيع الدرجات عن العرش كما أنه رفيع الدرجات عن الثرى، وهو مع ذلك قريب من كل موجود، وهو أقرب إلى العبد من حبل الوريد، وهو على كل شيء شهيد)».

إلى أن قال بعد أن دحض أدلة من تأولوا (الاستواء) بـ(الاستيلاء) وبعد أن ذكر الأدلة المثبتة لهذه الصفة: «فكل ذلك يدل على أنه تعالى في السماء مستوٍ على عرشه، والسماء بإجماع الناس ليست الأرض، فدل على أنه تعالى منفرد بوحدانيته، مستو على عرشه استواء منزهًا عن الحلول والاتحاد».

ومما قاله قبل هذا مباشرة: «وزعمت المعتزلة والحرورية والجهمية أن الله تعالى في كل مكان، فلزمهم أنه في بطن مريم وفي الحشوش والأخلية، وهذا خلاف الدين» إلى أن قال بعد أن استدل على الاستواء بحديث النزول: إنه تعالى ينزل «نزولًا يليق بذاته من غير حركة وانتقال، تعالى الله عن ذلك علوًا كبيراً»، فنفى بعباراته البسيطة السهلة تلك: كلَّ معاني التجسيم والتشبيه والتكييف والتعطيل، كما ردَّ بها – لله دره – فِرَى وحجج من ينتسبون إليه زورًا وبهتانًا ممن لا يدينون بمذهبه ولا يقولون بقوله.. وقد سبق أن ذكرنا بعض كلامه في نفي الجسمية عن صفات الله تعالى .. ويا ليت قومي – بالأزهر وبسائر معاهد العلم – يعلمون؛ ليكفوا ألسنتهم الحداد بحق كل من أثبت الصفات وراحوا يتهمونه بالتجسيم، وما هو – في حقيقة الأمر – إلا الحكم بتكفير الصحابة والتابعين وتابعيهم بإحسان إلى يوم الدين.

= وبعد: فها هو أيها المدَّعون بلجنة أحياء التراث بالمشيخة؛ ويا كلّ من نهج نهجهم في أنحاء العالم: شرف الانتساب لأبي الحسن البريء منكم .. ها هو أبو الحسن الأشعري يثبت في جميع مؤلفاته ومن خلال الفطرة السليمة غير الملوثة بقذارة الشبهات، ومن خلال نصوص الوحي وأدلة العقل: ما أراده الله منها، كذا دون تجسيم، ولا تفويض لمعناها، ولا لوي للنصوص، ولا تأويل لها على غير مراد الله منها.... والله الهادي إلى سواء السبيل.

&&&&&&&

المبحث الثالث
ادعاء عموم الأشعرية تقديم النقل على العقل والزعم بتعارضهما

وبقي من الأمور الثلاثة التي تقدح في وسطية الأشعرية المدَّعاة من قِبَلِ أزهرنا الشريف: ادعاؤهم أن أدلة العقل يقينية قطعية بينا أدلة الوحي ظنية؛ ومن ثم فعند التعارض بزعمهم يُقَدَّم العقل على النقل، وأنه لم يثبت من الصفات بدلالة العقل سوى سبعة فقط ومن ثم وجب تأويل ما عداها، وقد صاغ هذا القانون الفاسد الفخر الرازي قبل تراجعه؛ ونص عبارته كما في أساس التقديس ص١٩٣، ١٩٤:

"اعلم: أن الدلائل القطعية العقلية إذا قامت على ثبوت شيء، ثم وجدنا أدلة نقلية يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك، فهناك لا يخلو الحال من أمور أربعة: إما أن يُصَدَّق مقتضى العقل والنقل فيلزم تصديق النقيضين وهو محال، وإما أن نُبطلهما فيلزم تكذيب النقيضين وهو محال، وإما أن تكَذَّب الظواهر النقلية وتُصَدَّق الظواهر العقلية، وإما أن تصدق الظواهر النقلية وتكذب الظواهر العقلية وذلك باطل .. إذ لو جوَّزنا القدح في الدلائل العقلية القطعية لصار العقل متهمًا غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول خرجت الدلائل النقلية عن كونها مفيدة، فثبت أن القدح في العقل لتصحيح النقل يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا وأنه باطل، ولمَّا بطلت الأقسام الأربعة، لم يبق إلا أن يُقطع بمقتضى الدلائل العقلية القاطعة: بأن هذه الدلائل النقلية إما أن يقال إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة إلا أن المراد منها غير ظواهرها" يعني فتأول!.

#ثم يردف قائلًا: "ثم إن جَوَّزنا التأويل اشتغلنا على سبيل التبرع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوّضنا العلم بها إلى الله تعالى، فهذا هو القانون الكلي المرجوع إليه في جميع المتشابهات".. وكما ترى فإن هذا القانون الذي يرى أنَّ العقل مصدر التلقي وأنه قد يعارض النقل فيُقدَّم عليه، أدى بالأشعرية تجاه نصوص الصفات إلى أحد أمرين:

١-(التحريف الناشئ عن التأويل)

٢-(التفويض المفضي إلى تجهيل الأنبياء وأتباعهم).. وهو ما عليه مَن تَبِع الرازي وانساق وراءه كالأعمى كما في قول صاحب جوهرة التوحيد إبراهيم اللقاني على سبيل المثال:

"وكل نص أوهم التشبيها * أوِّله أو فوِّض ورُم تنزيها"

وهذه الادعاءات الكاذبة – التي رتَّب الأشاعرة فيها جعل العقل مصدرًا للتلقي واحتمالية معارضته للوحي؛ أصولًا خطيرة باطلة – يرد عليها ما يلي:

نقض جريرة تقديم العقل على الشرع

١-إسقاط قيمة النصوص الشرعية من القرآن وصحيح السنة في مجال العقيدة وعدم الاعتداد بها، وعدم إفادة هذه النصوص لليقين إذ هي لديهم ظنية الدلالة ومن ثم لا يحتَجُ بها، نعوذ بالله من الضلال.. كما أن القول بظنية دلالة الأدلة النقلية يلزم منه: الطعن في بيان المتكلم بالقرآن وهو الله ورسوله، وأن الله كلف الناس ما لا يطيقون بعدم فهمهم لأدلة القرآن والسنة، وهذا بيِّنُ البطلان، إذ لو كان الأمر كذلك أو كانت الأدلة غير واضحة الدلالة لطعن فيها المشركون، ما يعني ويؤكد على أن الأدلة على: حسن القرآن وتيسير فهمه ووضوحه وكونه نزل هدى وبيانًا للناس، كلها أمور ظاهرة للكافر به والمؤمن على حد سواء.

٢-أنه ومن خلال ما قرأناه للرازي منظِّر الأشعرية – قبل تراجعه الذي فصلنا فيه القول بكتابنا: (سيرًا على خطا الأشعري .. أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه) – يبدو بوضوح أن الخرق – فيما يتعلق بمسألة إهمال النصوص المثبِتة للصفات، وتقديم العقل المتعارض معها على حد زعمه – قد اتسع، وبخاصة في جعل الرازي ما افترضه في قوله: "وإما أن تُكذَّب الظواهر النقلية وتصدق الظواهر العقلية" أمرًا محتملًا في قسمة عقلية هي بكل تأكيد وبموجب دلالة العقل ذاته؛ فاسدة، بيْنَا أحال وقال

ببطلان تكذيب الدلائل العقلية، ليخرج بهذه النتيجة البائسة، وهي: (تقديم العقل على النقل، والتسليم للأول وتكلف البحث عن مسالك التأويل للثاني).

٣-الكذب على السلف، إذ القول بتفويض معاني الصفات وجعل معاني نصوصها من المتشابهات، لم يكن بحال من الأحوال مذهبًا للسلف .. كما أن ما أفاده الرازي هنا وصرح به ص ٢٠٧ من كتابه (أساس التقديس) بشأن جعل آي وأحاديث الصفات مما "يجب القطع بأن مراد الله منها شيء غير ظواهرها، كما يجب تفويض معناها إلى الله تعالى ولا يجوز الخوض في تفسيرها" ونسبة ذلك إلى السلف .. غير صحيح بالمرة، وينظر في تفصيل ردِّ ذلك: كتابنا (موقف السلف من تفويض الصفات).

٤-أن فقهاء المذاهب وبقية أئمة أهل السنة مجمعون على: درء تعارض العقل مع النقل.. وعلى أن القول بتقديم العقل على النقل أو الشرع عند التعارض كما يزعم الأشعرية – وبه قال فضيلة شيخ الأزهر في وثيقة الحريات مسميًا ذلك بـ"(القاعدة الذهبية) التي خلفها لنا الأوائل" على حد قوله –: ابتداع وجريرة في حق دين الله، يقول عنهما أبو المظفر السمعاني المفسر الشافعي ت٤٨٩:

"واعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو: مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول، وجعلوا الاتباع والمأثور تبعًا للمعقول، وأما أهل السنة فقد قالوا: (الأصل في الدين الاتباع والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي وعن الأنبياء صلوات الله عليهم، ولبطل معنى الأمر والنهي، ولقال من شاء ما شاء"([1]).

٥-أن قولهم: (إن القدح في العقل لتصحيح وإعمال النقل، يفضي إلى القدح في العقل والنقل معًا، لذا وجب تقديم العقل)، ممنوعٌ.. لأنهم:

إن أرادوا بذلك: جعل العقل أصلًا في ثبوت النقل في نفس الأمر، فهذا لا يقول به عاقل، لأن النقل ثابت في نفس الأمر وليس موقوفًا على علمنا أو علم العقل به، فعدم عِلمنا بالحقائق؛ لا ينافي ثبوتها في نفس الأمر، ذلك أن ما أخبر به الرسول هو حق ثابت في نفسه، سواء علمناه بعقولنا أم لم نعلمه، وسواء صدقه الناس أو لم يصدقوه، كما أن رسول الله حق وإن كذَّبه من كذَّبه، وأيضًا فإن وجود الله وثبوت أسمائه وصفاته حقٌّ، سواء عِلمنا ذلك بعقولنا أو لم نعلمه، فلا يتوقف ذلك على وجودنا فضلًا عن علومنا وعقولنا، لأن الشرع المنزل من عند الله مستغنٍ في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه وإلى أن نعلمه، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصًا جاهلًا.

وإن أرادوا به: أن العقل أصل في معرفتنا بالنقل ودليل على صحته، قيل لهم: ليس كل ما يُعرف بالعقل يكون أصلا للنقل ودليلًا على صحته، فإن المعارف العقلية أكثر من أن تحصى، والعلم بصحة السمع يتوقف على ما به يعلم صدق الرسول من العقليات، وليس كل العلوم العقلية يُعلم بها صدقه، بل إن ذلك يُعلم بالبراهين والآيات الدالة على صدقه.

فعُلم بهذا أن جميع المعقولات ليست أصلًا للنقل، لا بمعنى توقف ثبوته في نفس الأمر عليها، ولا بمعنى توقف العلم بالنقل، عليها.. وأنه لا يلزم من تقديم السمع على المعقول في الجملة، القدح في أصله على ما أفاده الموصلي في مختصر صواعق ابن القيم ص٩٧: ١٠٠.

٦-"أن أرباب هذا القانون الذين منعوا استفادة اليقين من كلام الله ورسوله، مضطربون في العقل الذي يعارض النقل أشد الاضطراب، فالفلاسفة وفرق الشيعة والخوارج والمعتزلة والقرامطة والباطنية والإسماعيلية والاتحادية وطوائف أهل الكلام، كل منهم يدَّعي أن صريح العقل معه، وأن مُخالفه قد خرج عن صريح العقل، ونحن نصدق جميعهم ونبطل عقل كل فرقهم بعقل الأخرى، ثم نقول للجميع: (بعقل مَن منكم يُوزن كلام الله ورسوله فما وافقه قُبِل وأُقر عليه وما خالفه أوِّل أو فوَّض إلى عقولكم؛ مع العلم أن كلها تفيد الريب والشك والحيرة والجهل المركب؟!.. ومع العلم أيضًا أن القرآن مملوءٌ بذكر الأدلة العقلية على صفات كماله، فإن لم تفد يقينًا؛ لم يُفد دليلٌ يقينًا بمدلول أبدًا؟!).

([1]) الانتصار لأهل الحديث ضمن صون المنطق للسيوطي ص ١٨٢

٧-كما أن الذين زعموا أن العقل يجب تقديمه على السمع عند تعارضهما، "إنما أتُوا: إما من جهلهم بحكم العقل فظنوا ما ليس بمعقول – من نحو: إيهام التمثيل ومشابهة صفات الخالق لصفات خلقه – معقولًا؛ ولذا رتبوا عليه باسم التنزيه ما رتبوه من تأويل أو تفويض للصفات.. أو من جهلهم بالسمع بنسبتهم إلى الرسول ما لم يقله.. أو نسبتهم إليه ما لم يُرِدْه بقوله كتلك التأويلات التي حرَّفوا بها الكلم عن مواضعه ولا مستند لها من كتاب ولا سنة.. أو لعدم تفريقهم بين ما يُدْرَك بالعقول وهو معاني هذه الصفات، وما لا يدرك بها، وهي: كيفياتها.. فهذه أربعة أمور أوجبت لهم ظن التعارض بين السمع والعقل".

وفيما يتعلق بالأخير من هذه الاحتمالات يفيد ابن القيم أنه تعالى قد أخبر في كتابه أن ما على رسوله إلا البلاغ المبين، وقد شهد الله له – وكفى بالله شهيدًا – بالبلاغ، كما شهد له به أعقل الخلق وأعلمهم وأفضلهم وهم الصحابة الأجلاء عليهم الرضوان، فلو لم يَعرف المسلمون ما أُرسل به ويحصلُ لهم منه العلم واليقين، لما حصل من الرسول البلاغ المبين.. وإذا كان أعقل الخلق على الإطلاق بأبي هو وأمي، إنما حصل له الهدى بالوحي كما قال تعالى: {قل إن ضللت فإنما أضل على نفسي وإن اهتديت فبما يوحي إلي ربي} [سبأ: ٥٠]، فكيف يحصل لغيره الاهتداء إلى حقائق الإيمان وصفات الكمال، بمجرد عقولهم دون نصوص الوحي حتى اهتدوا بتلك الهداية إلى المعارضة بين العقل ونصوص الوحي؟!.

٨-أن جميع ما وصف الله به نفسه سواء ما أقر به الأشعرية أو ما تأولوه؛ صفات كمال، إذ النقص عليه محال ومن المحال أن يصف الله نفسه بصفات نقص، والقاعدة الحاكمة في إثبات جميع ما وصف به تعالى نفسه ووصفه به رسوله من غير تكييف ولا تمثيل ولا تأويل ولا تعطيل: أن (ما يقال في الذات يقال في الصفات) وأن (ما يقال في بعض الصفات يقال في بعضها الآخر)، كذا دون ما أدنى فرق .. وينظر المزيد من هذه الردود وتراجع الرازي المنظر لكل ما عليه الأشعرية، كتابنا: (قرائن اللغة والعقل والنقل .. على حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز) ط.دار اليسر.

&&&&&&&&

الفصل الرابع
تناقضات مُدَّعي الوسطية مع أنفسهم .. حديثهم عن: (صفة كلامه تعالى) نموذجًا

المبحث الأول
(الأشعرية) و(الروافض) يحتجون على من يهينون (المصحف).. بيْنَا هم مَن لا يعترفون أصلًا بأن ما بالمصحف هو كلام الله

المبحث الثاني
معتقد أشعرية الأزهر والرافضة في القرآن الكريم .. بالمخالفة لما عليه أهل السنة وسلف الأمة

المبحث الأول
(الأشعرية) و(الروافض) يحتجون على من يهينون (المصحف).. بيْنَا هم مَن لا يعترفون أصلًا بأن ما بالمصحف هو كلام الله

وفي سابقة خطيرة ليست الأولى من نوعها؛ وعلى إثر واقعة حرق المصحف في السويد في شهري يناير ويونيو من هذا العام ٢٠٢٣، حدث أن أدان الأزهر واحتج بشدة، وطفق يطالب بمقاطعة المنتجات السويدية وبفتح تحقيق عاجل حول هذه الجريمة، واعتبار منح السويد الموافقة على مثل هذا الأعمال عملًا إجراميًا وسياسة فوضوية وتطرفًا وإرهابًا يجب التصدي له، كما أعلن الأزهر ترحيبه برسالة الحوزة العلمية في إيران لوقوفه ضد هذه الإساءات.. كل هذا أمر جيد وحسن.. لكن ما يدعو إلى الدهشة أن ما يعتقده كلٌّ من الرافضة والأشعرية تجاه ما بالمصحف من كلام الله تعالى مما يجب أن يُلاموا عليه، بل ومن باب أولى.

معتقد الأشعرية لصفة كلام الله تعالى:

إذ من المعلوم أن الأشعرية لا يعترفون بأن ما بالمصحف من ألفاظ؛ هو كلامُ الله تعالى، ويقولون: إن ما أثبتوه لله من (صفة الكلام) إنما أرادوا به (الكلام النفسي) وهذا مما اشتُهر على أنه من خصائص مذهبهم، إذ لم يقل بهذا القول إلا الأشعرية وقد أخذوه عن الكُلّابيّة الذين رأوا أن الكلام: (معنى قائم بالنفس لا يتعلق بالقدرة والمشيئة، وأنه لازمٌ لذات الرب كلزوم الحياة والعلم، وأنه لا يسْمعُ على الحقيقة، وأن الحروف والأصوات عبارةٌ عنه دالةٌ عليه وهي حادثة، ومن ثمّ فهي مخلوقة منفصلة عن الرب لا تقوم بذاته؛ كونه تعالى ليس محلًا للحوادث) .

وهذا يعني: نفي أن يكون الله متكلما كلاما حقيقيًا يتجدد، وأن يكون الله متكلمًا بمشيئة فيتكلم متى شاء كيف شاء، وأن المتكلم على الحقيقة هو من قام به الكلام لا من أوجده في محلٍّ، وهذا ما يدل عليه قولهم عنه: "إنه لا يكون إلا قديمًا" .. كما يعتقد الأشعرية أن كلامه تعالى معنى واحد لا يتعدد، وتنوعه من أمر ونهي وإخبار إنما هو باعتبار التعلق، وهو إنما يُعبّر عنه بالكلام الحسي، وعليه فالمنزَّل منه إنما هو عبارة – أو على حد قول الماتريدية: حكاية – عنه، وليس كلامه على الحقيقة.

وهذا الخطل والفُحش –وقد نسبوه بطريق التدليس إلى أهل السنة– هو ما دبّجه البيجوري وغيره من شراح (جوهرة التوحيد) الذي هو أو بما يفيده؛ لا يزال يقرر على أبنائنا بالأزهر.

يقول البيجوري في (شرح جوهرة التوحيد) ص٧٩: إن "كلام الله يطلق على: (الكلام النفسي القديم القائم بذاته تعالى)؛ بمعنى: أنه صفة قائمة بذاته.. وعلى: (الكلام اللفظي) بمعنى: أنه خلقه.. ومع كون اللفظ الذي نقرأه حادثًا، لا يجوز أن يقال: القرآن حادث إلا في مقام التعليم"، ويقول بحق الإطلاق الثاني: "قد أضيف له تعالى كلامٌ لفظي كالقرآن، فإنه كلام الله، بمعنى: أنه خلقه في اللوح المحفوظ، فدل التزاما على أن له تعالى كلامًا نفسيًّا، وهذا هو المراد بقولهم: (القرآن حادث ومدلوله قديم)"إ.هـ.

كذا بما مؤداه: أن القرآن عند الأشعرية قرآنان، الأول: غير مخلوق وهو ما دلالته دلالة عقلية التزامية تدل على الكلام النفسي القديم، والقرآن الثاني: مخلوق وهو ما دلالته دلالة وضعية لفظية تدل على الذي يقرأه البشر؛ والكلام النفسي قديم يتعلق بالواجب والجائز والمستحيل، أما اللفظي فحادث مخلوق لله سبحانه.. و"أن الذي في المصحف – على ما كشفه بعض من فضحهم فيما يخشون التصريح به، من نحو: ابن قدامة والنووي – مُحدَث، وحروفه مخلوقة"، "وأن الألفاظ المنزَّلة الدالة على المعني: مِن خلق الله، قد خلقها سبحانه في اللوح المحفوظ، فأخذها جبريل من اللوح أو ألفَها بإلهام الله له، ولم يتكلم الله بها وليست من كلامه على الحقيقة، ثم أنزلها في صحائف إلى سماء الدنيا في بيت العزة، ثم أنزله على النبي

مفرقًا بحسب لوقائع"إ.هـ من عبارة حسين محمد المصري في (توضيح التوحيد من تحفة المريد على الجوهرة) بتصرف.

وهذا – والعياذ بالله – جرم في حق كتاب الله وخرق لإجماع أهل السنة وسلف الأمة، ولا يُعفِي قائليه؛ بـ(أن هذا لا يقال إلا في مقام التعليم) من حساب الله وعقابه، لما تضمنه كلام الأشعرية هذا؛ من: تكذيب الله في المئات من آيات القرآن المفصحة بأنه وحيٌ وتنزيلٌ من رب العالمين .. كما أنه – وعلى حد قول إمام أهل السنة أحمد بن حنبل وقد نقله عنه ابنه عبد الله في (السنة) والحافظ ابن بطة في (الإبانة) ٣/ ٣٤٣ – من أخبث الأقوال وأشرها.. وصوابه حسب معتقد أهل السنة:

دحض أهل السنة وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري وفقهاء المذاهب الأربعة.. كلام ومعتقد الأشاعرة السالف الذكر:

هو ما دل عليه الكتاب والسنة، من: أن الله موصوف بصفة الكلام حقيقة، وأنه متكلم – على نحوٍ لائق به – بكلام، وأنه يتكلم بمشيئته واختياره بما شاء متى شاء كيف شاء، بحرف وصوت مسموع وبكيفية لا نعلمها؛ إذ لا يعقل ولا يُتصور أن يكون ثمة كلام على الحقيقة بغيرهما، وقد وصف تعالى كتابه بأنه {بلسان عربي مبين} [الشعراء: ١٩٥]، فمعنى (كلامه تعالى) معروف ومعلوم.

وأما الكيفية فهي – كذاته وكسائر صفاته – مجهولة لنا، وأن كلامه أحسن الكلام لا يشبه كلام المخلوقين، بل هو صفة أزلية قائمة به سبحانه غير بائنة ولا منفكة عنه، لم يزل ولا يزال يكلِّم به مَن شاء، ويُسمعه على الحقيقة قولًا مَن شاء من ملائكته ورسله، ويُسمعه عبادَه في الدار الآخرة بصوت نفسه، لم تتجدد له هذه الصفة، ولم يكن ليَحْدَثُ له وصف الكلام بعد إن لم يكن متكلما؛ بل كونه متكلمًا بمشيئته هو من لوازم ذاته المقدسة، كما كلم موسى وناداه حين أتاه بصوت نفسه فسمعه موسى.. وإن كان نوع كلامه تعالى قديمًا فإن آحاده وإحداثَ فعله، متجدد وهو غير مخلوق، فقد كلم الله موسى ولم يكن كلمه قبل ذلك.

ومنه يُعلم خطأ الأشعرية وهم مَن زعموا أن كلامه تعالى: معنى واحد قائم بالنفس ليس بحرف ولا يُتصور أن يُسمع؛ وإنه يَخلق الصوت في الهواء.

وللإمام الجويني ت٤٣٨ فيما عُرف في نصيحته بـ (رسالة في مسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد) وهي بـ(المجموعة المنيرية) ١/ ١٨٤، قولُه: "والتحقيق هو أن الله تعالى قد تكلم بالحروف كما يليق بجلاله وعظمته، فإنه قادر والقادر لا يحتاج إلى جوارح ولا إلى لهوات، وكذلك له صوت كما يليق به، يُسمع ولا يفتقر ذلك الصوت المقدَّس إلى الحلق والحنجرة، كلام الله كما يليق به وصوته كما يليق به، ولا ننفي الحرف والصوت عن كلامه سبحانه لافتقارهما منَّا إلى الجوارح واللهوات، فإنهما من جناب الحق تعالى لا يفتقران إلى ذلك، وهذا ينشرح الصدر له ويستريح الإنسان به من التعسف والتكلف".

&&&&&&&&&&

المبحث الثاني
معتقد أشعرية الأزهر والرافضة في القرآن الكريم .. بالمخالفة لما عليه أهل السنة وسلف الأمة

ويعتقد أهل السنة: أن القرآن جميعه الذي يقرأه المسلمون والذي في المصحف؛ هو بمجموع حروفه ومعانيه: كلام الله بالحقيقة وهو غير مخلوق.. وأنه ليس من كلام محمد ولا من كلام جبريل عليهما السلام، وإنما هو كلام الله تكلم به، وتلقاه جبريل عن الله وتلقاه عنه النبي وبلّغه، وتلقّته الأمة عنه صلى الله عليه وسلم، فهو كلام الله المنزَّل من عنده، منه بدأ وإليه ينتهي، فمن قال: إن جبريل أخذه من الهواء أو من اللوح المحفوظ، أو إن الله خلقه في شيء وأخذه جبريل من ذلك الشيء – كما تقول الجهمية والمعتزلة وقد تابعهما في ذلك للأسف: الأشعرية – فهو معطِّل خارج عن ملة الإسلام، إذ لو كان مخلوقًا أو من كلام غير الله، لاستطاع فصحاء العرب أن يأتوا بمثله أو بمثل سورة منه، فلما عجزوا دل ذلك على أنه من كلام الله.

#ويؤمنون أنه – على حد ما جاء في عبارة (الفقه الأكبر) المنسوب **لأبي حنيفة** – وقد نقلها عنه شارح الطحاوية ص١١٤ – هو "كلام الله حقيقة، في المصاحف مكتوب، وفي القلوب محفوظ، وعلى الألسنة مقروء، وعلى النبي منزَّل، وتلفُظُنا بالقرآن وأصواتُنا به، من أعمالنا المخلوقة، وكتابتنا له مخلوقة، وقراءتُنا له مخلوقة، والقرآن غير مخلوق.. وصفاته تعالى كلها خلاف صفات المخلوقين، يعلم لا كعلمنا ويقدر لا كقدرتنا ويَرى لا كرؤيتنا ويَتكلم لا ككلامنا".

وللإمام **الشافعي** قوله – وقد أخرجه له الآجري في الشريعة ص٨١، ٨٣، وابن بطة في الإبانة ٣/ ٣٨١ –: "القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس من الله شيء مخلوق"، وقوله عمن قال: (القرآن مخلوق): "يُوجَع ضربًا ويُحبس حتى يموت"، وقوله: "القرآن كلام الله غير مخلوق، ومن قال: (مخلوق) فهو كافر".. كما أخرج البيهقي نحوًا من ذلك قائلًا في كتابه (الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد) ص٨٥: "ذكر الشافعي رحمه الله ما دل على أن ما نتلوه من القرآن بألسنتنا ونسمعه بآذاننا ونكتبه في مصاحفنا يسمى كلام الله عز وجل، وأن الله كلم به عباده بأن أرسل به رسوله، وبمعناه ذكره أيضًا علي بن إسماعيل –أبو الحسن الأشعري– في كتاب (الإبانة)".

وتحت عنوان (ذكر ما قاله الأئمة عند ظهور جهم ومقالته)، ذكر الإمام البخاري في (خلق أفعال العباد)؛ وكذا الآجري في (الشريعة) ص٧٩، ٨١ والذهبي في (العلو) من نصوص علماء أهل السنة والجماعة ضمن ما ذكروا قول **جعفر** الصادق ت١٤٨ – وقد سئل عن القرآن –: "ليس بخالق ولا مخلوق، ولكنه كلام الله تعالى".

كما ذكر قول **مالك** إمام دار الهجرة ت١٧٩: "القرآن كلام الله، وكلام الله من الله، وليس من الله شيء مخلوق"، وقوله: "من قال القرآن مخلوق يستتاب، فإن تاب وإلا ضُربت عنقه".. وأخرجه عبد الله بن أحمد وابن بطة في الإبانة ٣/ ٣٩١ بلفظ: "يوجع ضربًا، ويُحبس حتى يتوب".. وأخرجه ابن بطة في الإبانة ٣/ ٣٧٩ بلفظ: "القرآن كلام الله غير مخلوق، فمن زعم أنه مخلوق فقد كفر بما أنزل على محمد، والذي يقف شرٌّ من الذي يقول"إ.هـ

وكان الخلال قد نقل عن **أحمد بن حنبل** في العقيدة التي رواها عنه؛ قوله: "إن القرآن كيف تَصَرَّف؛ غير مخلوق، وأن الله تكلم بالحرف والصوت، وكان –رحمه الله– يبطل الحكاية ويُضلل القائل بذلك من الأشعرية، ومن قال: (إن القرآن عبارة عن كلام الله) فقد جهل وغلط.. ويبطلُ الحكايةَ قولُه: {وكلم الله موسى تكليمًا} [النساء: ١٦٤]، لأن (تكليمًا) مصدر تكلم يتكلم فهو متكلم، وذلك يفسد الحكاية، ولم يُنقل عن أحد من أئمة المسلمين من المتقدمين من أصحاب رسول الله والتابعين القول بـ(الحكاية) و(العبارة)، فدلّ على أن ذلك من البدع المحدثة".

كما أورد ابن بطة في الإبانة ٣/ ٣٨٨، ٤/ ٤٠ وما بعدهما لأحمد قوله: "القرآن كلام الله ليس بمخلوق، ومن زعم أن القرآن مخلوق فقد كفر، لأنه يزعم أن علم الله مخلوق وأنه لم يكن له علم حتى خلقه، وقد قال الله: {فمن حاجك فيه من بعد ما جاءك من العلم} [آل عمران: ٦١]"، وذكر الآيات في ذلك.. وكلام أئمة أهل السنة في ذلك أعظم وأجل من أن يحصى وينظر للوقوف على المزيد: مظانِّه وقد ذكرنا بعضها.

وكان أبو الحسن الأشعري قد حكى ص٢٩٠ وما بعدها بـ(مقالات الإسلاميين) ضمن (جملة قول أصحاب الحديث وأهل السنة)، "أن القرآن كلام الله غير مخلوق" .. وسرد في الإبانة العديد من الأدلة على ذلك، وكان ضمن ما قاله: "ومما يبطل قولهم: أن الله قال مخبرًا عن المشركين أنهم قالوا: {إن هذا إلا قول البشر} [المدثر: ٢٥] يعني القرآن، فمن زعم أن القرآن مخلوق فقد جعله قولًا للبشر، وهذا ما أنكره الله على المشركين، وأيضًا فلو لم يكن الله متكلمًا حتى خلق الخلق ثم تكلم بعد ذلك، لكانت الأشياء قد كانت لا عن أمره ولا عن قوله، ولم يكن قائلًا لها: (كوني)، وهذا ردٌّ للقرآن، والخروج عما عليه جمهور أهل الإسلام.. دليل آخر: قوله تعالى: {وكلم الله موسى تكليمًا} [النساء: ١٦٤]، والتكليم هو: المشافهة بالكلام، ولا يجوز أن يكون كلام المتكلم حالًّا في غيره، مخلوقًا في شيء سواه، كما لا يجوز ذلك في العِلم".

وهذا ظاهر في أن الأشعري يُثبت أن الله شافَه موسى عليه السلام فخاطبه تعالى من ذاته، وأن موسى سمع كلام الله حينئذ بلا واسطة، ولا يكون هذا إلا إذا كان حرفًا وصوتًا مسموعًا.

والحق أن كلامَ الأشعري في (الإبانة) لإثبات صفة الكلام لله والردِّ على من تأولوها – من متأخري الأشاعرة – بالكلام النفسي، وادعوا أنه ليس منزلًّا ولا هو كلام الله، وأن ما في المصحف إنما هو قول جبريل أو محمد عليهما السلام.. يكثر بشكل لافت، فقد طفق – على نحو ما سبق – يستنطق الآيات ويُعمل العقل في إثبات صفة الكلام على حقيقتها ويطيل النَّفَس في رد عادية من يعطلها أو يتأولها.

كما ذكر الأشعري في (رسالة أهل الثغر) ص٢١٣ وما بعدها، في الإجماع الثالث وما بعده: أن السلف "أجمعوا أنه تعالى لم يزل موجودا حيا قادرًا عالما مريدًا متكلمًا.. على ما وصف به نفسه وتَسمّى به في كتابه وأخبرهم به رسوله ودلت عليه أفعاله، وأن وصفه بذلك لا يوجب شَبهَه لمن وُصف من خلقه بذلك.. وأجمعوا على إثبات كلامٍ لم يزل به متكلمًا.

وأجمعوا على أن صفته لا تشبه صفات المحدثين كما أن نَفْسَه لا تشبه أنفس المخلوقين، واستدلوا على ذلك بأنه لو لم لكن له هذه الصفات لم يكن موصوفًا بشيء منها في الحقيقة.. وأنه إذا كان وصف الباري بسائر ما ذكرنا في الحقيقة دون المجاز والتقليب، وجب إثبات هذه الصفات.. ولا يجب إذا أثبتنا هذه الصفات له على ما دلت عليه العقول واللغة والقرآن والإجماع أن تكون محدثة، لأنه تعالى لم يزل موصوفًا بها، ولا يجب أن تكون أعراضًا لأنه عز وجل ليس بجسم وإنما توجد الأعراض في الأجسام، ويُدل بأعراضها فيها وتعقبها عليها على حدوثها".

وممن ساق الإجماع على هذا: الإمام البخاري في (خلق أفعال العباد)؛ قال: "أدركتُ مشايخنا منذ سبعين سنة يقولون: (القرآن كلام الله غير مخلوق)" .. وكذا الرازيان كما في شرح السنة للالكائي؛ وذلك فيما أورده عنهما عبد الرحمن بن أبي حاتم، قال: "سألت أبي وأبا زرعة عن مذاهب أهل السنة فقالا: (أدركنا العلماء في جميع الأمصار فكان من مذاهبهم أن الإيمان قول وعمل يزيد وينقص؛ والقرآن كلام الله غير مخلوق بجميع جهاته، ومن زعم أن القرآن مخلوق فهو كافر بالله العظيم كفرًا ينقل من الملة، ومن شك في كفره – ممن يفهم أو يجهل – فهو كافر)".. والكلام في ذلك يطول وينظر في تفاصيله كتابنا: (قرائن اللغة والنقل والعقل على حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز).

من مظاهر إهانة الشيعة للقرآن:

وأما ما يعتقده الشيعة الإمامية في تحريف القرآن الذي يتظاهرون على إهانته ويرفعون إثناء احتجاجاتهم صورة مقتدى الصدر، فحدّث ولا حرج، فثمة مصحف في معتقدهم جمعه الإمام عليٌّ لم

يحرفه الصحابة وهو مغاير للذي بين أيدينا، توارثه المعصومون ولم يُطلعوا عليه أحد وسوف يظهره مهديهم المنتظر (عج) كاملًا عندما يخرج في آخر الزمان، ولا ندري ما الفائدة منه والناس على وشك قيامتهم؟ .

وهذا يؤيده ما جنح إليه بعض علمائهم ومفكريهم ممن يرون أن القرآن الحالي ليس هو نفسه الذي نزل على الرسول عليه السلام، وأنه تم إغفالٌ فيه وتغيير، وأن لديهم أكثر من ألف حديث نبوي – طبعًا ما بين موضوع ومكذوب – تشير إلى تشويه القرآن، كما أنهم يضيفون سورتي: (النورين) و(الولاية).

ويرى البعض أن لدى فاطمة مصحفًا خاصًا بها وأنه أكبر بثلاث مرات من القرآن الحالي، كما يرى الفيض الكاشاني أن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أُنزل على محمد عليه السلام، بل منه ما هو خلاف ما أَنزل الله؛ ومنه ما هو مغيَّر ومحرَّف؛ وأنه قد حُذف منه أشياء كثيرة منها اسم (عليٍّ) في كثير من المواضع، وأنه ليس على الترتيب المَرْضي عند الله وعند رسوله.. ولحسين النوري الطبرسي مؤلَّف بعنوان: (فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب) وقد طبع هذا الكتاب في إيران سنة١٢٩٨هـ وعليه خاتم الدولة الإيرانية الرسمي.

أما عن تفسيراتهم للقرآن التي ما أنزل الله بها من سلطان وما يحتويها من الأوهام والخرافات التي لا توجد إلا في عقول أصحابها، فالأمر فيها أدهى وأمرّ.

الخاتمة

والسؤال الذي يفرض نفسه: هل بعد إهانة كتاب الله من قِبَل: (الأشعرية) و(الرافضة) على هذا النحو السالف الذكر؛ من إهانة؟؛ وأين يقع هذا من قوله تعالى: {إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون} [الحجر: ٩].. وألا يحتاج كل ما دبج في هذا الكتاب – من قِبَل أزهرنا الشريف وسائر معاهد العلوم الشرعية – إلى إعادة نظر فيما يؤلفونه أو ينقبون عنه في صناديق الرمرمة ويعيدون نشره وبيعه بأبخس الأثمان أو يهدونه بلا مقابل، من معتقدات تراجع عنها أبو الحسن والرازي وغيرهم ممن يتكئون على كلامهم؛ ويذيعونه بين الخاصة والعامة ويعلِّمونه لأبنائنا المقيمين العاكفين فيها والبادين الوافدين من أصقاع الأرض؛ وهم الأمناء عليهم والمحاسبون عنهم يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم؟ .

وأخيرا وليس آخرًا لا يظنن ظانٌ أنا نهاجم الأزهر في ذاته، وإنما نريد له الخير وأن يكون على جادة الصواب وأن يؤدي أمانة العلم ورسالته في أصول الاعتقاد؛ على أصح وأتم وجه، نريد إصلاحه ما استطعنا وأن نعود به ويعود بنا إلى ما كان عليه القرون الخيرة، والتي بها كانت إشادة رسولنا الأكرم في قوله فيما أخرجه: خير القرون قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم)

ولله الأمر من قبل ومن بعد .. وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

****

فهرس المراجع

١-الإبانة عن أصول الديانة لأبي الحسن الأشعري ت.د. محمد عبد العليم الدسوقي مراجعة فضيلة الشيخ عادل السيد ط. مكتبة زهران ثم دار ابن عباس للنشر والتوزيع.
٢-الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ومجانبة الفرق المذمومة، المعروفة بالإبانة الكبرى صغرى لابن بطة، ت أبي عاصم الحسن بن عباس ط١، ١٤٢٩/ ٢٠٠٨ مكتبة الفاروق الحديثة للطباعة والنشر بالقاهرة.
٣-أساس التقديس للفخر الرازي ت. د. حجازي السقا. ط١/ ١٤١٣- ١٩٩٣ دار الجيل بيروت.
٤-الاعتقاد والهداية إلى سبيل الرشاد على مذهب السلف وأصحاب الحديث للحافظ البيهقي ت د/السيد الجميلي دار الكتاب العربي ط١، ١٤٠٨.
٥-إغاثة اللهفان لابن قيم الجوزية
٦-التحف في مذاهب السلف للشوكاني ت شريف هزاع دار فجر للتراث ط١/ ١٤١١، ١٩٩٠
٧-تفسير القرآن العظيم لابن كثير دار مصر للطباعة والنشر. بدون
٨-تفسير الطبري المسمى بـ(جامع البيان في تفسير القرآن) د.دار المعرفة بيروت على أصل الطبعة الأميرية ببولاق ١٣٢٣
٩-التفسير القيم المكتبة الوقفية
١٠-توضيح التوحيد من تحفة المريد على الجوهرة حسين محمد المصري
١١-جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ت. ياسر سليمان أبو شادي تقديم مجدي فتحي السيد ط.المكتبة التوفيقية
١٢-الحجة في بيان المحجة وشرح عقيدة أهل السنة للأصبهاني ت محمد بن محمود أبو رحيم دار الراية بالرياض ط٢/ ١٤١٩، ١٩٩٩
١٣-خلق أفعال العباد والرد على الجهمية وأصحاب التعطيل للبخاري تسالم بن عبد الهادي ومحمد الإبياني ط مكتبة التراث الإسلامي
١٤-درء تعارض النقل والعقل أو: موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول لشيخ الإسلام ابن تيمية
١٥-رسالة إلى أهل الثغر للأشعري ت. د. عبد الله شاكر مكتبة العلوم والحكم ط٢/ ١٤٢٢.
١٦-الروح لابن القيم ط. العلمية والمكتبة الشاملة
١٧-الرياض الندية على شرح العقيدة الطحاوية لعبد الله بن عبد الرحمن .. دار الصميعي
١٨- السنة للإمام عبد الله بن أحمد بن حنبل عن أبيه الشيباني بتحقيق دار البصيرة بالإسكندرية ج. م. ع. طبعة١.
١٩-السنة للأبي بكر بن محمد بن هارون الخلال ت.عطية الزهراني دار الراية بالرياض.
٢٠-سيرًا على خطا الأشعري أئمة الخلف يتراجعون إلى ما تراجع إليه لمحمد عبد العليم دار اليسر
٢١--شرح العقيدة الطحاوية لابن أبي العز ت. الألباني وابن باز وأحمد شاكر والفوزان. دار الهيثم بالقاهرة ط١/ ١٤٢٦، ٢٠٠٥.
٢٢-شرح البيجوري على الجوهرة المسمى تحفة المريد على جوهرة التوحيد لإبراهيم البيجوري ط الهيئة العامة لشئون المطابع الخيرية ١٣٩٠- ١٩٧١.
٢٣-شرح الفقه الأكبر الملا علي بن سلطان محمد القاري الحنفي
٢٤-شرح المنظومة الملوية في عقائد الأشعرية .. هدية مجلة الأزهر
٢٥- الشريعة لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري ط. دار البصيرة بالإسكندرية

٢٦-صفة العلو لله الواحد القهار لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي، دار الصحابة للتراث بطنطا. ط١ لسنة ١٤١٣، ١٩٩٣.
٢٧-عقيدة الأشاعرة.. دراسة نقدية لمنظومة جوهرة التوحيد د. حسان بن إبراهيم ط.دار التوحيد للنشر ط١- ١٤٣٤ - ٢٠١٣
٢٨-العلو للعلي الغفار في صحيح الأخبار وسقيمها للإمام شمس الدين الذهبي ت عبد الرحمن محمد عثمان المكتبة السلفية بالمدينة المنورة ط٢/ ١٣٨٨.
٢٩- غرائب الاغتراب ونزهة الألباب في الذهاب والإقامة والإياب لشهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي
٣٠-فتح الباري بشرح صحيح البخاري لابن حجر ت محب الدين الخطيب المكتبة السلفية ط3 / ١٤٠٧.
٣١-الفقه الأكبر في التوحيد لأبي مطيع الحكم بن عبد الله البلخي ط٢ المطبعة العامرية الشرفية القاهرة ١٣٢٤
٣٢- قرائن اللغة والعقل والنقل .. على حمل صفات الله على ظاهرها دون المجاز. د.محمد عبد العليم الدسوقي ط ١/ ١٤٤٣، ٢٠٢٢ .دار اليسر.
٣٣-مجموعة الرسائل المنيرية دار إحياء التراث العربي بيروت إدارة الطباعة المنيرية ط١/ ١٣٤٣، ١٩٧٠
٣٤-مجموع الفتاوى لابن تيمية ترتيب عبد الرحمن بن قاسم وولده. مكتبة ابن تيمية.
٣٥-مختصر الصواعق المرسلة لابن القيم، المسمى (استعجال الصواعق المرسلة) لمحمد بن الموصلي مكتبة المتنبي بالقاهرة ط٢/ ١٤٠٠.
٣٦-مدارج السالكين لابن القيم ط.الكتاب العربي والمكتبة الشاملة
٣٧-مسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد للجويني والد إمام الحرمين ضمن المجموعة المنيرية، دار إحياء التراث العربي المطبعة المنيرية بيروت ١٩٧٠
٣٨-معارج القبول شرح سلم الوصول للشيخ حافظ حكمي دار الكتب العلمية بيروت
٣٩-معجم مقاييس اللغة لأحمد بن فارس القزويني المكتبة الشاملة
٤٠-مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين لأبي الحسن الأشعري ت هلموت ريتر الهيئة العامة لقصور الثقافة بمصر ط٤/ ١٤٢١- ٢٠٠.
٤١-موقف السلف من تفويض الصفات د. محمد عبد العليم دار اليسر ط٢/ ١٤٣٤، ٢٠١٣.
٤٢- وسطية الإسلام للشيخ مُحمد محمد المدني الطبعة الرابعة سلسلة دراسات إسلامية للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالقاهرة عدد: (٢١٧) .

&&&&&&&&&&

فهرس الموضوعات

المقدمة
الفصل الأول
ضوابط الوسطية الحقة لدى أهل السنة وسلف الأمة
المبحث الأول: وسطية أهل السنة وسلف الأمة بين الغلو والتقصير، وبين التشبيه والتعطيل، وبين الجبر والقدر، وبين الأمن والإياس
المبحث الثاني: براءة أهل السنة وسلف الأمة من كل ما يخالف الوسطية الحقّة

الفصل الثاني
الأزهر يهدر تراث أئمته – وبخاصة أبو الحسن الأشعري – على يد (لجنة إحياء التراث بمشيخته)
المبحث الأول: بدع الأشعرية والقول الفصل في باب الصفات
المبحث الثاني: إلزامات كلام الأشاعرة عن الصفات السلبية على التفصيل
نبذ منهج الصحابة وكلام الأشاعرة عن مخالفة الحوادث والقيام بالنفس، وما يكمن وراءهما من خطر على عقيدة توحيد الصفات
المبحث الثالث: اتِّباعُ أبي الحسن الأشعري لنهج أهل السنة في إثباتهم المفصل ونفيهم المجمل، وتبرئته مما جنح إليه متأخري الأشعرية

الفصل الثالث
الأزهر بين الوسطية الحقّة ووسطيته المدّعاة
المبحث الأول: الأزهر بـ(تبنيه علم الكلام القائم على فلسفة اليونان وخلطها بأمور الاعتقاد) .. وبـ(نبذه مذهب إمامه أبي الحسن الأشعري) .. وبـ(تقديمه العقل على الشرع) .. يحرف عقائد المسلمين ويخرج عن الوسطية الحقة.
مخالفة متكلمة الأشعرية ومتأخريهم لما عليه فقهاء المذاهب وجميع أئمة أهل السنة بلا استثناء
المبحث الثاني: ويهدمُ تراث من يدَّعي شرف الانتساب إليه وهو أبو الحسن الأشعري، ويدَلِّسُ على الأمة أنه على مذهبه
الأشعري في كلِّ كتبه يسوق الأدلة وإجماع أهل السنة على إثبات جميع الصفات دون تجسيم، ويرد عادية الأشاعرة القائلين بقول المعتزلة ومتأخري الأشاعرة
المبحث الثالث: ادعاء عموم الأشعرية تقديم العقل على النقل والزعم بتعارضهما
نقض جريرة تقديم العقل على الشرع

الفصل الرابع
تناقضات مُدَّعي الوسطية مع أنفسهم .. حديثهم عن: (صفة كلامه تعالى) نموذجًا
المبحث الأول: (الأشعرية) و(الروافض) يحتجون على من يهينون (المصحف).. بيْنَا هم مَن لا يعترفون أصلًا بأن ما بالمصحف هو كلام الله
معتقد الأشعرية لصفة كلام الله تعالى
دحض أهل السنة وعلى رأسهم أبو الحسن الأشعري وفقهاء المذاهب الأربعة.. كلام ومعتقد الأشاعرة
المبحث الثاني: معتقد أشعرية الأزهر والرافضة في القرآن الكريم .. بالمخالفة لما عليه أهل السنة وسلف الأمة من مظاهر إهانة الشيعة للقرآن

الخاتمة
فهرس المراجع
فهرس الموضوعات